المشهد الإعلامي السوري

من 2011 إلى بداية 2016

خريطة وسائل الإعلام السورية: خريطة تفاعلية للوسائل الإعلامية السورية مبنية على المسح الذي قام عليه هذا التقرير ويتم تحديثها دورياً. الخريطة متوفرة على الشبكة على الرابط :

http://arcg.is/1Nx2n3Q .

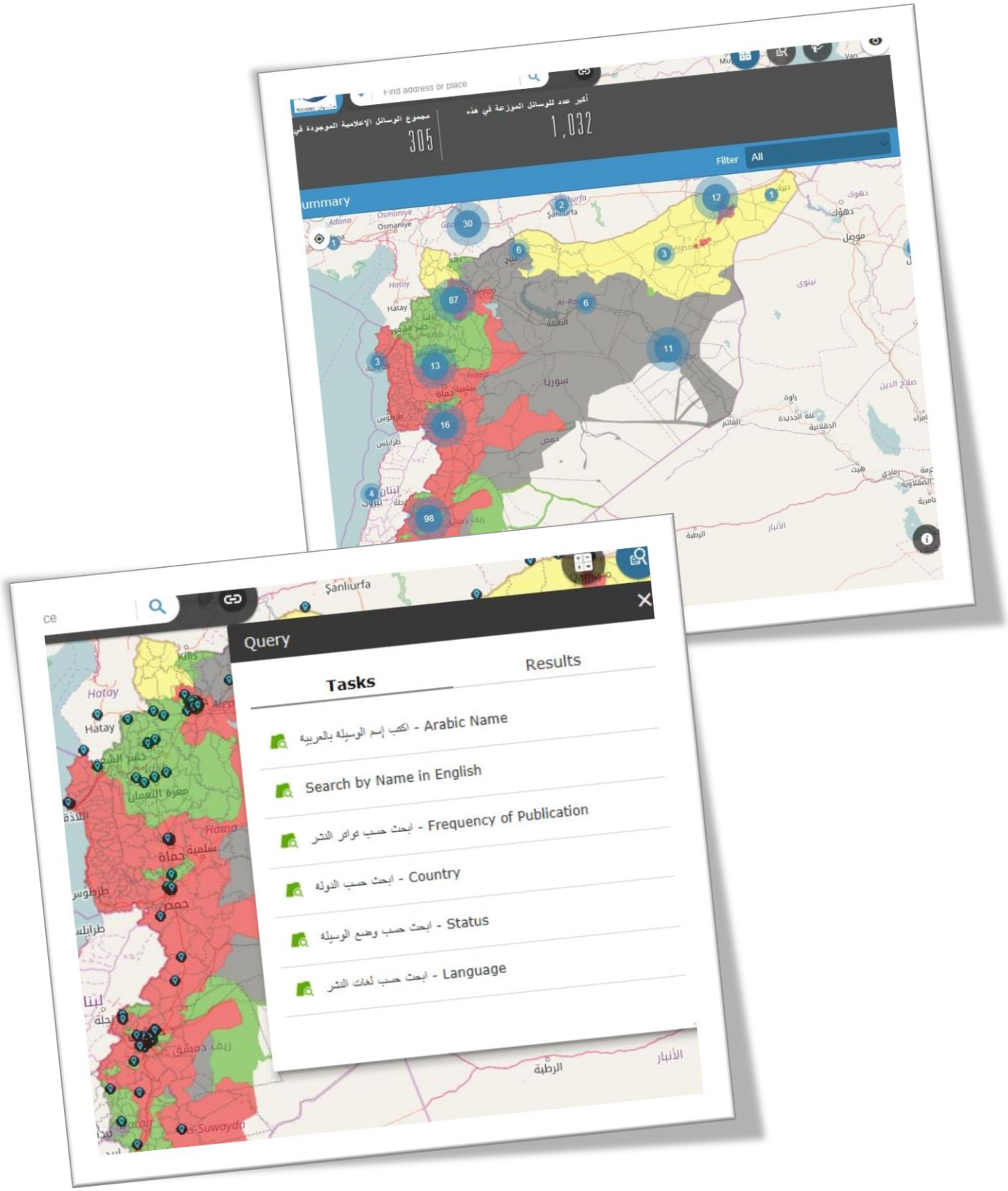

تمهيـــد

يأتي هذا التقرير نتيجة تعاون بين **التحالف المدني الســوري-تماس ومؤســسـة حنطة الإعلامية ومنظمة مدني**، بهدف إجراء مسـح وقراءة للمشـهد الإعلامي السـوري منذ بداية الثورة السورية. متناولاً العقبات التي تقف في طريق نضوج الإعلام الناشئ ليستكمل قدرته على لعب دورٍ مركزي في التحوّل الديمقراطي المنشـود، ودورٍ رقابي وتوعوي، ودور محوري في ضـمان حق الحصـول على المعلومة الصـحيحة والنفاذ إليها. وقد تعرّض هذا التقرير لصـدمة كبيرة تسـببت في تأخير إنجازه وكادت توقفه تماماً؛ وهي اغتيال **ناجي الجرف** الباحث الرئيسي في فريق العمل من مؤسسة حنطة. الذي قضى شهيداً لحرية الكلمة في 27 كانون الأول 2015. لكن فريق العمل ورفاق الشـهيد وأقرباءه اسـتعادوا توازنهم وقرروا إكمال ما بدأه ناجي، متبعين قدر الإمكان، الطريقة نفسـها التي كان يعمل بها، ووفق ما كان يرغب أن يقوم به لإكمال البحث.

قام الفريق بإكمال عمليات جمع البيانات، واستخراج المعلومات منها، وتحرير الصياغة النهائية، كما قام بدعوة عدد من أقرباء الشهيد ناجي وأصدقائه الإعلاميين لمراجعة التقرير، واقتراح التعديلات اللازمة عليه. نأمل أن نكون قد وفّقنا بالمحافظة على الروح التي كان ناجي يعمل بها، وأن نكون قد نجحنا بإخراج هذا التقرير بدرجة معقولة من الموضـوعية والأمانة والحياد، مع الإقرار بالصـعوبة البالغة في التزام الحياد ضـمن تجاذبات المشـهد السوري الحالي.

توضّـح نتائج التقرير أن الإعلام السـوري بعد الثورة كان يعيش حالة أشـبه بسـباق الحواجز؛ حيث تتوالى العقبات في وجهه، وكلما تخطى إحداها اعترضـته أخرى. فمن قمع الحريات من قبل النظام السـوري، إلى النزوح والهجرة، إلى العلاقة مع المانحين وحيثياتها، إلى إشـكالية المصـداقية مع القراء والقدرة على الوصـول إليهم، وأخيراً إرهاب المجموعات المتطرفة وقمعها. لقد قفز شهيدنا فوق هذه الحواجز بمهارة، واحداً تلو الآخر وحقق في عمله الصـحفي شـعبية كبيرة، مبنية على مصـداقيته وإخلاصـه لقضـية بناء قدرات الصـحفيين السوريين الجدد، وإخلاصه لمبادئ الثورة الأساسية وابتعاده عن الخطاب التحريضي. ولكنه تعثر في نهاية المسار على حاجز التطرف الذي أطلق رصاصته الصامتة في جسده بعد أن أطلق ناجي رصـاصـته المدوية في جسـد التطرّف عن طريق الأفلام التي أنتجها لفضـح ممارساته، والمجموعات الصحفية التي درّبها على العمل ضدّ التطرّف. والتي لم تسلم هي الأخرى من المصير الذي واجه ناجي، ونخص بالذكر مجموعة **"الرقة تذبح بصمت"** التي اغتيل عدد من أعضائها.

يلحظ التقرير أثر الاستقطاب الحاد في المشهد الإعلامي السوري، الأمر الذي أعاق قدرة هذا الإعلام على تحدي الانقسامات والتوجه إلى شريحة واسعة من السوريين. لكن حادثة اغتيال الشهيد ناجي كانت واحدة من الاستثناءات القليلة التي كسرت هذه القاعدة. فقد أتت ردود الفعل التي تأسفت بشدة لاغتياله من طيف واسع جداً من السوريين شمل الألوان السياسية والعرقية والدينية كلها. أكدت ردود الفعل هذه أن القيم التي مثّلها ناجي قادرة على تخطي الانقسامات وجعلتنا أكثر إصراراً من قبل على التمسك بهذه القيم ومتابعة ما بدأه ناجي الجرف.

فريق العمل

المحتوى

الإعلام السوري: مقدمة تاريخية 08

حول مسح المعلومات 10

الآلية المتبعة في الرصد: 10

نتائج مسح وسائل الإعلام السورية 12

توزع الوسائل بحسب النوع 12

التوزع بحسب الموقف "التوجه والتبعية" 12

التوزع حسب الفئة المستهدفة 14

التوزع حسب اللغة والجغرافية 14

اختيار أسماء الوسائل الإعلامية ومدلولاته 15

ظاهرة توقف الوسائل الإعلامية 16

الإعلام المتدين أقل استقراراً 16

ظاهرة التوقف والموقف السياسي 16

أثر التوزع الجغرافي.....17
علاقة التوقف بنوع الوسيلة.....17
فترات التأسيس والتوقف.....18
تحليل أسباب التوقف.....19
أسباب متعلقة بالتمويل.....19
الاستقطاب وطبيعة الخطاب.....20
قمع الحريات والتطرف.....20
روح الهواة.....20
الاستهداف غير المسبوق للعاملين في وسائل الإعلام.....21
النقاش والتوصيات.....23

من بين ال 343 وسيلة إعلامية التي شملها المسح:

ملخص تنفيذي

بالاستناد إلى عملية مسح لوسائل الإعلام السورية منذ ربيع 2011 وحتى بداية 2016، شملت 343 وسيلة إعلامية؛ يقدم هذا التقرير ملخصاً عن المشهد الإعلامي السوري بشكل عام مع التركيز على الإعلام الناشئ بشكل خاص. وقد شمل المسح جميع المناطق السورية باختلاف القوى المسيطرة عليها. وتم تصنيف الوسائل بحسب نوع الوسيلة الإعلامية وتوجهها السياسي واستقلاليتها وتوجهها ما بين الديني والمدني وأماكن توزعها الجغرافي، وقد حاول فريق الرصد والبحث أن يضع معايير للتصنيف تكون أقرب ما يمكن للحياد، وأن يعتمد ما تعلنه الوسيلة عن نفسها من ناحية استقلاليتها وتوجهها؛ لكن هذا لا ينفي وجود هامش للخطأ في هذه المعايير والتصنيفات.
وبما أن المشهد الإعلامي السوري مشهد ديناميكي جداً ودائم التغير؛ فقد طورنا عملية البحث لتكون عملية ديناميكية ومستمرة أيضاً، عبر "خريطة وسائل الإعلام السورية" التفاعلية، وعبر "قائمة وسائل الإعلام السورية".

من حيث **النوع** شكّلت المجلات 43% من الوسائل التي تم مسحها (149 مجلة)، وتنوّعت بدورها بين أسبوعية ونصف شهرية وشهرية وغير دورية، فيما شكّلت الصحف 21% من هذه الوسائل (71 صحيفة)؛ منها صحيفتان يوميتان والباقي توزّع بين أسبوعي ونصف شهري وشهري. أما المواقع الإلكترونية والمجلات الإلكترونية والمدونات فقد شكّلت 18% من هذه الوسائل (62 وسيلة)، فيما شكّلت الإذاعات 10% من هذه الوسائل (34 إذاعة). وحازت وكالات الأنباء نسبة 4% تقريباً من الوسائل (15 وكالة أنباء)، وأخيراً أتت المحطات التلفزيونية لتشكل أيضاً حوالي 4% من مجموع الوسائل الممسوحة (12 محطة تلفزيونية).

من حيث **التوجه والموقف السياسي** فإن 91% (306 وسيلة) من الوسائل التي تم مسحها هي وسائل معارضة للنظام السوري، بدرجات متفاوتة بالإضافة إلى الوسائل التي تتبع لجهات متطرفة. فيما شكّلت الوسائل الموالية للنظام السوري 9% من الوسائل الممسوحة (29 وسيلة). تصدر 34% (118 وسيلة) من هذه الوسائل عن مؤسسات أو جهات حكومية أو عسكرية. فيما يمكن اعتبار 66% من الوسائل الممسوحة (225 وسيلة) وسائل مستقلة لا تتبع لأحد بشكل مباشر، وفق ما تعلنه عن نفسها. ومن بين الوسائل غير المستقلة؛ فإن التبعية لمنظمات ومؤسسات مدنية كانت هي الغالبة، حيث شكلت 49% (58 وسيلة)، فيما تأسست 33% من هذه المنظمات (39 منظمة) كمنظمات إعلامية منذ البداية، فيما تتبع 18% من هذه الوسائل (21 وسيلة) إلى جهات عسكرية تنطق باسمها.

وبحسب **التوجه الديني**، فإن 54% من الوسائل (185 وسيلة) يمكن تصنيفها على أنها ذات توجه مدني/علماني، من هذه الوسائل كان ثمة 136 وسيلة مستقلة، و48 وسيلة تتبع مباشرة لمؤسسات ومنظمات مدنية. فيما شكلت الوسائل ذات التوجه الديني 46% من مجمل الوسائل (158 وسيلة)، منها 89 وسيلة تصنف نفسها مستقلة، و62 وسيلة أخرى تتبع لجهات مختلفة، 7 وسائل تتبع مباشرة لجهات متشددة (مصنفة كجهات إرهابية بحسب قرار مجلس الأمن).

أما من حيث التوزع **حسب الفئة المستهدفة** فإن غالبية الوسائل (95%) كان توجهها عاماً، فيما توجهت 14 وسيلة منها (4%) إلى الطفل و4 وسائل فقط (1%) كانت موجهة للمرأة.
من ناحية التوزع **حسب اللغة**، تصدر غالبية الوسائل 94% (323 وسيلة) باللغة العربية منها 11 وسيلة تصدر بالكردية كلغة ثانية، فيما تصدر 3% من الوسائل (9 وسائل) بالإنكليزية، و2% من الوسائل (8 وسائل) باللغة الكردية (ولديها جميعها إصدار ثانٍ بالعربية. وثلاث وسائل من مجمل الوسائل الممسوحة تصدر باللغة التركية كلغة ثانية أو ثالثة.

أما من ناحية **الموقع الجغرافي** لصدور الوسيلة، فإن الغالبية العظمى من وسائل الإعلام تصدر في داخل سوريا 258 وسيلة (75%)، منها 75 في دمشق وريفها و81 في حلب و19 في إدلب و14 في كل من حمص والحسكة و12 في دير الزور، و7 في حماة، و6 في الرقة و4 في كلٍّ من درعا واللاذقية، وواحدة في كلٍّ من القنيطرة والسويداء.
أما خارج سوريا فتتوزع الوسائل على الشكل الآتي: تصدر في تركيا 57 وسيلة. في حين تصدر في لبنان أربع وسائل فقط، وفي الأردن خمس وسائل (توقف 3 منها)، وأربع وسائل في فرنسا (توقفت منها اثنتان)، وثلاث وسائل في ألمانيا، وثلاث وسائل في إقليم كردستان العراق، ووسيلتان في كلٍّ من الإمارات العربية المتحدة وبريطانيا، وواحدة في كلٍّ من الولايات المتحدة الأمريكية ومصر والسعودية وقطر.

يرصد البحث أيضاً اختيار أسماء الوسائل الإعلامية ومدلولاتها وعكسها للمزاج العام في فترة تأسيسها. فمن بين الوسائل الجديدة حملت 23 وسيلة كلمة الثورة بتنويعاتها المختلفة في عناوينها، وأُلحقت بها كلمات أخرى مثل: (ثورة الوعي، ثورة الكرامة، ثورة الياسمين، ثائرات...)، وحملت 12 وسيلة كلمة الحرية واستخدمت 30 وسيلة اسم سوريا وأضيفت إليه أو سبقته تنويعات مختلفة ككلمات (الشعب، الغد، المستقبل، الآن، بلدي، وطني، حرة، نسائم، الياسمين).
واختارت بعض الوسائل (12 وسيلة) أسماء إسلامية مباشرة كتعبير عن توجهها وتوجه الجهات التي تقف خلفها مثل: (أحفاد خالد، الكلم الطيب، الدرر الشامية، إسلامنا، الهدى، الغرباء، المعارضة الإسلامية للنظام السوري). بينما ذهبت وسائل أخرى (6 وسائل) لاختيار أسماء قتالية مثل: (الكتائب، المجاهد، المرابطون، صدى الدروع، الخط الأمامي، جيش الإسلام).
في حين اختارت قرابة مئة وسيلة لنفسها أسماء مناطق تنتمي إليها أو تصدر فيها أو لمجرد رمزيتها. كما اختارت بعض وسائل الإعلام أسماء كردية، وإن أرفق بعضها بالترجمة العربية للاسم. واختارت وسائل أخرى أسماء مستوحاة من قيم ومفاهيم مثل: (أفق، أمل، صحوة، عهد، ألوان، أصداء، أبعاد، تمرد، تمدن، خطوات، تواصل، جسر، جسور، رؤية، مزايا...)، فيما اختارت أخرى رموزاً دلالية: (سنونو، عنب، زيتون، أوكسجين، ضوضاء، روح، حنطة، الزاجل، سنديان، سنابل). ولكن الميل الأكثر في التسميات كان الميل الشبابي، وهو يتضمن كلمات عامية: (طلعنا ع الحرية، حكاية ما انحكت، خربشات حومصية...)، أو تعبيرات

ومفاهيم جديدة تم تداولها بعد الثورة: (مندس، مندسة، بياعة الزنبق)، أو كلمات أجنبية متداولة بأحرف عربية (فريش، سمارت...).

يقف التقرير مطولاً عند ظاهرة توقف الوسائل الإعلامية الناشئة. حيث توقفت 52% من الوسائل الإعلامية التي شملها المسح. وقد لاحظ التقرير أن الإعلام ذا التوجه المتدين يبدو أقل استقراراً من غيره؛ فقد توقفت 72% من وسائل الإعلام ذات التوجه الديني مقارنة بتوقف 35% من الوسائل ذات التوجه المدني. كما لوحظ توقف 7% فقط من الوسائل الإعلامية الموالية للنظام السوري فيما توقفت 58% من الوسائل المعارضة. ولوحظ أن الوسائل الموالية للقوى المسيطرة في مناطقها مثل: (النظام، الدولة الإسلامية وجبهة النصرة) أكثر قابلية للاستمرار من الوسائل غير التابعة لأحد أو الصادرة في مناطق متنازع عليها (91% و37% على التوالي).
وبتتبع أثر التوزع الجغرافي على ظاهرة التوقف يلحظ التقرير أن الوسائل الصادرة في بريطانيا والولايات المتحدة ومصر والسعودية توقفت جميعها، وتوقفت نصف الوسائل الصادرة في الإمارات العربية المتحدة والأردن وألمانيا وفرنسا، واستمرت الوسائل الصادرة في إقليم كردستان العراق (3) وفي لبنان (4) وفي قطر (1). أما في تركيا فيبدو الوضع أكثر استقراراً فقد توقفت 26% من الوسائل، أما في داخل سوريا فقد كنت نسبة التوقف 59%.

يلاحظ التقرير تفوق الإذاعات بشكل كبير في قدرتها على الاستمرار مقارنة ببقية الوسائل وذلك بنسبة تفوق 91%، تليها الوسائل الإلكترونية من مواقع ومدونات ومجلات بنسبة استمرار 89%، ثم المحطات التلفزيونية بنسبة استمرار 75%. وكانت النسبة الكبرى للتوقف بحسب نوع الوسيلة هي للمطبوعات؛ إذ لم يستمر منها سوى نسبة 25%، ويمكن عزو هذا الأمر للتكلفة العالية للإصدار مقارنة بالوسائل الإلكترونية، وصعوبة التوزيع والوصول إلى الجمهور المستهدف؛ بسبب صعوبة الانتقال وتعدد الجهات المسيطرة على المعابر الحدودية، وخضوع المطبوعات لرقابة الجهات المسيطرة على المناطق المستهدفة. هذا عدا عن خطورة توزيع المطبوعات ذات التوجه المعارض في مناطق سيطرة النظام.
ويمكن أن تعود نسبة الاستمرار الكبيرة في الوسائل الإلكترونية إلى قدرتها على الوصول للجمهور المستهدف، وقدرتها على المناورة في موضوع التمويل، والتكيف مع الظروف.
ووفقاً للمقابلات التي أجراها فريق المسح فإن قدرة الإذاعات على الاستمرار سببها أنها انطلقت أساساً بتمويل أكبر من المطبوعات وأكثر استقراراً، وأن حسابات الجهات الداعمة للإذاعات كانت تقدر مسبقاً التكلفة الكبيرة لها، كما أن تطور التقنيات الحديثة منح الإذاعات مرونة وقدرة على التكيف مع الظروف الطارئة وتخفيض النفقات.
أما المطبوعات التي شهدت أكبر نسبة توقف (75%) فإن التقرير يرصد تبايناً في نسب التوقف بحسب دورية الإصدار؛ فالمطبوعات الشهرية هي الأكثر استمراراً بنسبة توقف 67%، في حين توقفت 84% من المطبوعات ذات الإصدار غير المنتظم. ومن بين 164 مطبوعة توقفت عن الصدور؛ ثمة 74 مطبوعة صدر منها أقل من خمسة أعداد، منها 19 وسيلة صدر منها عدد واحد.

وبشكل عام فإن الوسائل ذات الإصدار المتواصل (إلكترونية ومسموعة ومرئية) أكثر قابلية للاستمرار من الوسائل المطبوعة (90% و25% على التوالي).

يبين التقرير أن معظم وسائل الإعلام الجديدة (75%) صدرت في الفترة التي كان الاهتمام الدولي بسوريا في ذروته، وقبل أن تطفو التنظيمات الإرهابية على الساحة وتتصدر المشهد، وذلك في فترة 2012 و2013، وتراجعت نسبة التأسيس إلى 12% في عام 2014، ثم إلى 6% في عام 2015.
أما أكبر فترة حصل فيها توقف في وسائل الإعلام الصادرة فكانت عام 2013 بنسبة 36%، ثم النصف الأول من عام 2016 بنسبة 24%. وقد لوحظ أن الوسائل التي توقفت في عام 2013 هي الوسائل التي لم تُعمّر طويلاً، وصدرت منها أعداد قليلة، أما المشاريع التي توقفت في عام 2016 فهي أطول عمراً ومتوسط الإصدار لديها كان 78 عدداً قبل التوقف.
وبالنظر إلى أسباب توقف هذا العدد الكبير من الوسائل الإعلامية فقد عزا التقرير هذا التوقف للأسباب الرئيسية الآتية:

1- **أسباب متعلقة بالتمويل:** كان الفضاء السوري شبه موصد من قبل في وجه الداعمين والمنظمات الدولية بسبب تقييد النظام السوري، وقد شكل اهتمام الداعمين والتعامل معهم تجربة جديدة على معظم الناشطين السوريين في الإعلام والمجتمع المدني. وكان الشكل الأكثر تقديماً للدعم من المانحين لمجال الإعلام هو تقديم تمويل مباشر لإطلاق مؤسسات إعلامية. وكان تصوّر الجهات الداعمة أن هذه المؤسسات الوليدة بحاجة لدفعة في بداياتها حتى تتمكن من السير بقواها الذاتية، فقدمت دعماً قصير المدى (ستة أشهر، سنة) لمطبوعات ومواقع إلكترونية، وقد تأسست 28% من وسائل الإعلام التي شملها هذا التقرير بوصفها منظمات مجتمع مدني. إن التمويل كان سلاحاً ذا حدين، فقد أعطى الفرصة للانطلاق لكل من أراد تأسيس مشروع إعلامي؛ لكن شروطه وحيثياته كانت في الوقت ذاته سبباً في عدم قدرة الكثير من وسائل الإعلام الجديدة على الاستمرار. فمعظم المؤسسات الإعلامية التي بدأت معتمدة على تمويل المنظمات والمؤسسات لم تتمكن من بناء بنية مؤسساتية مستدامة، ولم تتمكن كذلك من خلق مصادر تمويل منتظم، ولا من الحصول على عائدات طبيعية كما تفعل وسائل الإعلام في العالم، من إعلانات وعائدات توزيع وغيرها.
وتسبب التمويل السهل في المرحلة الأولى بخلق حالة من الاسترخاء لدى هذه الوسائل، الأمر الذي أدى إلى توقف كل شيء مع توقف التمويل. وقد استطاعت بعض الوسائل أن تتغلب على عدم استقرار التمويل بتنويع مصادرها. أما من وجهة نظر الداعمين، فقد شعروا بمحدودية أدوات التقييم، وعجزها عن قياس الانتشار بدقة، وبدا واضحاً أن بعض الوسائل محدودة الانتشار والأثر، وبعضها يُدار بطريقة غير احترافية وغير مهنية.

2- **الاستقطاب وطبيعة الخطاب:** تأثرت معظم وسائل الإعلام السورية والقائمين عليها بحالة الاستقطاب الحادة التي شهدتها الساحة السورية منذ آذار 2011؛ فتخندقت في زوايا ضيقة، وتحكم بها الذعر من ردود فعل الجمهور، فلجأ الكثير منها إلى محاباته على حساب الموضوعية والمهنية. لقد ساهم الاستقطاب في صنع وسائل إعلام مذعورة غير قادرة على النمو والاستمرار. كما لم تستطع معظم الوسائل الإعلامية التوجه لجمهور واسع، فصارت

كل وسيلة إعلامية ممثلاً لطيف ضيق من السوريين، وبات انتشارها محدوداً، وبالتالي لم تنجح في إحداث الأثر المطلوب. وبالمحصلة تأثرت هي بالرأي العام أكثر من تأثيرها به. والوسائل التي نجحت في توسيع طيف حضورها قليلاً ما زالت عرضة للهجوم والاتهامات. كما طغت الخطابية على المحتوى الإعلامي وتحولت الأرقام والمعلومات مثل أرقام ضحايا المجازر إلى وسيلة تعبير عن موقف. لكن هذه الظاهرة أخذت تخبو نتيجة انفتاح الجمهور على وسائل إعلامية عربية وأجنبية قاربت القضية السورية بمهنية واحترافية أكبر، الأمر الذي جعل من المبالغين مرفوضين شعبياً.

3- **أسباب تتعلق بقمع الحريات والتطرف**: في بداية الثورة السورية كان قمع النظام من أكبر العوائق أمام الإعلام الناشئ، الذي تعرّض الكثير من فاعليه للاعتقال والتعذيب، لكن مع مرور الوقت وتكيف هذا الإعلام بنقل مراكزه إلى خارج مناطق سيطرة النظام؛ ظهر في وجهه عائق جديد هو التنظيمات المتطرفة التي فرضت منهجها ورؤيتها على كل شيء، ومنعت كل ما تراه مخالفاً لرؤيتها، وقد عاقب تنظيما جبهة النصرة والدولة الإسلامية عشرات الصحفيين والناشطين الإعلاميين بالحبس والجلد والنفي، وصولاً إلى القتل إعداماً واغتيالاً، ومنعا توزيع الصحف، ولاحقا العاملين فيها وأقاربهم، ومنعا مشاركة النساء في العمل الإعلامي. وبتتبع تاريخ توقف الوسائل الإعلامية نلاحظ أن سيطرة أحد التنظيمات المتشددة على منطقة ما يؤدي مباشرة لتوقف معظم وسائل الإعلام الصادرة فيها. فبعد سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية على دير الزور توقفت 9 وسائل إعلامية من أصل 12 كانت تعمل هناك. وبعد سيطرة جبهة النصرة على محافظة إدلب مارست ضغوطاً على وسائل الإعلام العاملة فيها لتجبرها على انتهاج خطها الجهادي. ومن الآثار الأخرى للتطرف، انزلاق عدد من العاملين في وسائل الإعلام أو إداراتها، إلى الفكر المتطرف، وبالتالي سحبوا مؤسساتهم معهم، أو تخلوا عنها تماماً.

4- **أسباب تتعلق بروح الهواة:** ظهرت وسائل الإعلام السورية الجديدة مدفوعة بحماس منقطع النظير وروح التمرد على كل القوالب الجاهزة والتجارب السابقة، وكانت هذه الروح فرصة كبيرة ودافعاً لتأسيس مشاريع إعلامية متنوعة ومختلفة وطموحة، لكنها كانت في الوقت نفسه عامل إعاقة حين اصطدمت بالعالم الواقعي ولم تستطع التكيف مع شروطه. فحجم التجريب ومغايرة المألوف كانا أكبر من قدرة الجمهور على التقبّل، ونقص الخبرة في الكتابة والتحرير كان عامل ضعف في مواجهة العقبات. وبسبب هذه الروح كذلك، تخلى بعض أصحاب المشاريع الإعلامية عن مشاريعهم، وبحثوا عن خلاصهم الفردي في الهجرة.

يتطرق التقرير أيضاً إلى حالة الاستهداف غير المسبوق للعاملين في وسائل الإعلام حيث تبوأت سوريا في السنوات الأخيرة المركز الأول دولياً بوصفها المكان الأخطر على الصحفيين في العالم.

نهاية يضع التقرير مجموعة من التوصيات تتصدى للعقبات التي تقف في وجه تطور الإعلام السوري مع التركيز على ضرورة ألا يكون الدعم المالي المقدم للمشاريع الإعلامية من المانحين على شكل منح تغطي بشكل كامل تكاليف المشروع ثم تنقطع عنه بشكل فجائي، بل يفضل أن يكون متدرجاً في تغطية جزء من التكاليف بحيث يدعم تكاليف التأسيس ثم تُعطى الوسيلة فرصة لتنويع مصادر دخلها تدريجياً بالإضافة إلى الحاجة الماسة للتركيز على بناء القدرات المؤسساتية للمؤسسات الإعلامية وليس فقط القدرات الإعلامية. واشتراط الدعم بقدرة الوسائل الإعلامية على إرضاء الشريحة المستهدفة وليس المانحين أنفسهم.

كما تؤكد **التوصيات** على ضرورة أن تخترق الوسائل الإعلامية الحالية حالة الاستقطاب الشديد الموجود في المشهد السوري والحاجة لتأسيس منصات إعلامية جديدة قادرة على تجاوز حالة الاستقطاب والتوجه لشريحة واسعة من السوريين منذ **بدايتها، فلا تكون محكومة دائماً بالتوجه الذي تبنته في فترات سابقة.**

كما تؤكد التوصيات على الحاجة الكبيرة لحماية الإعلاميين، وخصوصاً العاملين في المناطق التي تتواجد فيها المنظمات المتطرفة. وضرورة دعم عملها من خارج هذه المناطق، إذا كان من المتعذر حمايتها ضمن هذه المناطق. كما أنه لا بدّ من الضغط على قوات النظام وأية جهة أخرى تتعرض للصحفيين للالتزام بالأعراف والقوانين الدولية التي تمنع استهداف الإعلامين وقتلهم. ونهاية يوصي التقرير بضرورة التركيز الشديد على المهنية الصحفية وضرورة إنشاء جسم يراقب مدى التزام الوسائل الإعلامية السورية بهذه المهنية ووثائق الشرف التي وقعت عليها.

الإعلام السوري: مقدمة تاريخية

يعتبر معظم الباحثين أن صحيفة "سوريا" الصادرة عام 1865 هي أول صحيفة سورية، والحق أنها كانت أول صحيفة سورية "رسمية" تصدرها السلطة الحاكمة آنذاك، حيث كانت كل من سوريا ولبنان تُعرف باسم سوريا. سبقت هذه الصحيفة صحف ومنشورات عديدة ظهرت مع منتصف القرن التاسع عشر، بتأثير من البعثات التعليمية الأجنبية، والهيئات الدبلوماسية "القناصل" التي انتشرت في حواضر سوريا ولبنان. ناهيك عن الأثر الإيجابي لانتشار الطباعة والمطابع مثل "مطبعة الدوماني" في دمشق 1855 و "المطبعة المارونية" في حلب 1857[1]، ولا تُهمل هنا أيضاً الآثار المترتبة على حملة إبراهيم بن محمد علي باشا على سوريا ولبنان، ودورها في نشر المعارف من خلال افتتاح المدارس الحديثة والانفتاح على البعثات الأجنبية، والتعرف على الصحافة المصرية وبخاصة صحيفة الوقائع 1828 وهي أول صحيفة عربية تصدر في مصر، وكان الشبان والمثقفون السوريون يتلقفون أعدادها أثناء حملة إبراهيم باشا على بلاد الشام.

إلى جانب ذلك لا يمكن إهمال تجارب الصحفيين السوريين الذين أنشأوا صحفاً خارج سوريا هرباً من ضغط السلطة الحاكمة، ويمكن القول: إن الصحافة السورية ولدت في أول الأمر على أيدي صحفيين سوريين خارج سوريا، وكان في مقدمتهم رزق الله حسون الحلبي صاحب صحيفة مرآة الأحوال 1855، في إسطنبول.

أما أول صحيفة صدرت في سوريا فهي صحيفة "مجموع فوائد" التي صدرت في بيروت سنة 1851، ثم مجلة أعمال الجمعية السورية لناصيف اليازجي في بيروت أيضاً 1852، ثم صحيفة الأخبار 1858، ونفير سوريا 1860. وتتالى بعدها إصدار الصحف والمجلات، حتى زادت عن 125 مجلة وصحيفة في بيروت و75 في دمشق وحلب وحمص وحماه، حتى نهاية الفترة العثمانية.[2]

عاشت الصحف خلال هذه المرحلة تضييقاً وملاحقة، فقد فيها عدد من الكتاب والصحفيين حياتهم ثمن كلمتهم، في حين آثر بعضهم الآخر الهرب إلى مصر ومواصلة عمله من هناك.

مع الحكم الفيصلي "1918-1920" عاشت الصحف ربيعاً حقيقياً، وتدفق سيل من الصحف إلى شوارع سوريا، حيث عالجت الإصدارات كل ما يحلو لها من قضايا بما فيها السياسي، ولكن فترة الربيع تلك سرعان ما انتهت ببداية الانتداب الفرنسي.

مع الانتداب الفرنسي بدأت مرحلة من التضييق والإغلاق بحق الصحف الرافضة لسياسة الانتداب، وأصدر الجنرال غورو أوامر بضرورة أن ترسل الصحف نسخاً عن أعدادها قبل طباعتها إلى الاستخبارات الفرنسية لتتم مراجعتها والتأكد من سياساتها التحريرية. وقد عُطّلت نتيجة لذلك معظم الصحف بحجج واهية كنشر أخبار كاذبة أو التحريض على العنف. ناهيك عن مصادرة الأعداد، وملاحقة الكتاب والصحفيين وزجهم في السجون أو نفيهم خارج البلاد.

في أواخر مرحلة الانتداب الفرنسي "العهد الوطني" عادت الصحف للازدهار مجدداً وبعد الاستقلال عاشت الصحافة السورية ربيعاً ثانياً، لم يتأثر بالتقلبات السياسية والانقلابات العسكرية التي كانت تعصف بالبلاد بشكل متكرر، وقد شهدت هذه المرحلة تأسيس إذاعة دمشق (1947) وإصدار العشرات من الصحف والمجلات الخاصة.[3]

---

[1] - للمزيد من المعلومات عن الطباعة في سوريا خلال هذه المرحلة انظر "الطباعة العربية في أوروبا" د. جوزيف زيتون، 2015 متوفر على الرابط: http://bit.ly/2cTrhiS

[2] – تاريخ الصحافة السورية، الجزء الأول، الصحافة السورية في العهد العثماني، د. شمس الدين الرفاعي، من منشورات دار المعارف بمصر

[3] – تاريخ الصحافة السورية، الجزء الثاني، الصحافة الانتداب الفرنسي حتى الاستقلال، د. شمس الدين الرفاعي، من منشورات دار المعارف بمصر

مع فترة الوحدة مع مصر "1958" انتهى ربيع الإعلام في سوريا، حيث مُنعت وسائل الإعلام المستقلة، وتعرّض الباقي لتضييق ومراقبة لصيقة. وفي هذه المرحلة أُسِّس التلفزيون السوري 1960. ولم يتغير الوضع إلا مع الانفصال 1961 عن مصر حيث حاولت الصحافة النهوض مجدداً ولكنها سرعان ما دخلت في نفق طويل من القمع والتضييق مع انقلاب البعث في آذار 1963.

مع حزب البعث عاش الإعلام السوري أسوأ مراحله حيث أُغلقت الصحف الخاصة والمستقلة وصحف الأحزاب وحشر الإعلام بكامله في ثلاث مؤسسات تملكها الدولة، هي مؤسسة تشرين التي تصدر صحيفة تشرين وصحيفة سيريا تايمز (بالإنكليزية)، ومؤسسة الوحدة التي تصدر صحيفة الثورة وصحف المحافظات (العروبة في حمص، والجماهير في حلب، والفداء في حماة، والفرات في دير الزور) وصحيفة الموقف الرياضي، والهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون التي تملك التلفزيون السوري والفضائية السورية وإذاعة دمشق وإذاعة صوت الشعب.، وأضيف إليها لاحقاً إذاعة صوت الشباب وتلفزيون نور الشام (الديني) وقناة تلاقي، وسوريا دراما، وثمة مؤسسة رابعة كانت ملكيتها تعود لحزب البعث الحاكم وتصدر صحيفة البعث.[4]

هذا إلى جانب دوريات النقابات والمؤسسات الرسمية كمجلات وزارة الثقافة ثم لاحقاً "الهيئة العامة السورية للكتاب" واتحاد الكتاب العرب والتي لا يزال معظمها مستمراً في الصدور من مثل: الحياة السينمائية والحياة المسرحية والحياة الموسيقية ومجلة الخيال العلمي وأسامة وشامة، والناقد الأدبي، والتراث العربي، والكاتب العربي.

السمة الرئيسية لهذه المرحلة المديدة هي الاحتكار الكامل للإعلام من قبل السلطة، والسيطرة المطلقة للنظام وأجهزته على الخطاب الإعلامي، وعاشت سوريا في معظم هذه الفترة سياسة الستار الحديدي، الذي بدأ بالتشقق في مطلع التسعينيات مع انتشار الإنترنت والفضائيات والصحون اللاقطة التي لا تزال حتى يومنا هذا تعتبر مخالفة للقانون رغم انتشارها.

في عام 2001 صدر قانون الإعلام الجديد (رقم 50) والذي سمح بإصدار وسائل إعلام خاصة بعد أربعين عاماً من احتكار الدولة للإعلام. وقد شهدت هذه الفترة منح 170 ترخيصاً لإصدار صحف ومجلات كان بينها صحيفتان يوميتان فقط (صحيفة الوطن التي يملكها رامي مخلوف ابن خال الرئيس السوري، وصحيفة بلدنا التي يملكها مجد سليمان ابن بهجت سليمان اللواء السابق في الجيش السوري والسفير الحالي لسوريا في الأردن). وقد شهدت هذه السنوات إصدار صحف ومجلات خاصة؛ لكنها لم تشهد تغييراً حقيقياً في المشهد الإعلامي. فبالإضافة إلى أن الصحيفتين الوحيدتين الجدد يمتلكهما مقربون من السلطة الحاكمة؛ فإن معظم بقية المطبوعات التي صدرت كانت إعلانية أو صحف منوعات أو مختصة بالسيارات والاقتصاد والهندسة. وكانت تخضع لرقابة شديدة من وزارة الإعلام، وتتعرض للمنع والتضييق وإلغاء التراخيص في حال انحرفت ولو قليلاً عن الخطاب السائد والمسموح به. ولم تقترب من السياسة إلا بالحد الذي يناسب السلطة الحاكمة، وبالمقاربة التي تنسجم مع توجهاتها ومزاج القائمين على وزارة الإعلام فيها، ولكن ذلك لا يمنع وجود بعض التجارب التي تركت أثراً لدى السوريين وشكلت حالة استثنائية، كما فعلت صحيفة الدومري الانتقادية الساخرة، التي كانت أعدادها تشهد انتظاراً وترقباً من قبل المواطن، قبل أن تتوقف نتيجة التضييق المتكرر من قبل أجهزة السلطة[5]، كما ظهرت صحف لأحزاب الجبهة الوطنية التقدمية حاولت أن تمتلك صوتها الخاص بما يتوافق مع هامش الحرية المتاح.

مع انطلاق الثورة السورية في آذار 2011 عاد الإعلام السوري ليشهد ربيعه الثالث، حيث بدأت وسائل الإعلام الجديدة بالظهور. ظهر عدد كبير منها، وكأنها تولد من العدم، وكانت منعتقة من كل قيد، ليس فقط قيد الرقابة بل أحياناً حتى من قيد المعايير المهنية، فكانت أسماؤها مرتجلة، وتبويباتها مطاطة، ولغتها غير منضبطة، ومحرّروها جدداً. قطعها (قياسها) لا يشبه القياسات التقليدية، ولا حتى قياسات مصانع الورق.

---

[4]- الصحافة ووسائل الإعلام في ظل الحكم البعثي في سوريا، ميسون العلبي، 2003، متوفر على الرابط http://bit.ly/2dpJ6GS

[5]- صحيفة الدومري تتهم وزارة الإعلام السورية بوقف توزيعها" الشرق الأوسط"، أيلول 2003.

كثيراً ما تستعيض بالموقف عن الحرفة، وبالإنشاء عن المعلومة. كانت تجرب ما يخطر لها، وتقدس ما يعجبها، وتشتم من لا يروقها. كان كل ما فيها جديداً.

بدأت معظم هذه التجارب بمبادرات فردية، واستفادت لاحقاً من دعم مؤسسات المجتمع المدني ومنظماته وتمويلهما. وتنوعت توجهاتها وسياستها وخطابها بتنوع توجهات السوريين.

هذه التجربة التي صار عمرها خمس سنوات، والتي شهدت ولادة مئات الصحف والمجلات ومحطات الإذاعة التلفزيون والمواقع الإلكترونية وموتها، هي موضوع هذا التقرير.

إن تاريخ الإعلام السوري قضية شائكة ومتشعبة، ولا يمكن إجمالها في مقدمة بسيطة تفيه حقه. إلا أن هذه العجالة تظهر بوضوح التصادمية والإقصاء اللذين حكما علاقة هذا الإعلام بالسلطة الحاكمة. حيث حاولت أجهزة السلطة في مختلف أنظمة الحكم التي تعاقبت على سوريا كبت حرية الإعلام وخلق الأصوات الخاصة بها، وزجه تحت مؤسسات رسمية ذات لون وصوت واحد. باستثناء مراحل قصيرة لم يقيض لها الاستمرار والترسّخ.

حول مسح المعلومات

يعتمد هذا التقرير على عملية مسح للوسائل والمؤسسات الإعلامية السورية قام بها فريق البحث والرصد، وقد واجهت هذه العملية مشكلة رئيسية تتلخص بصعوبة التقييم بحسب الفئات الأساسية التي وضعناها للبحث، والصعوبة ناتجة عن أن معظم المعايير تحولت لدى السوريين إلى وجهات نظر، لا تخضع لمقياس دقيق. فأن تصنف وسيلة إعلام على أنها معارضة مثلاً، هو أمر قد يكون غير متفق عليه، ويمكن أن يكون من وجهة نظر شريحة ما خاطئاً. فكثير من المعارضين يعتبرون أن معارضين آخرين أقرب للنظام، ويجب أن يكونوا محسوبين عليه، وهذا ينطبق على الأفراد وعلى التيارات السياسية، وعلى وسائل الإعلام. والشيء نفسه ينسحب على توصيف استقلالية وسيلة إعلامية ما أو تبعيتها لجهة ما. وأيضاً في توصيف الوسيلة كعلمانية\مدنية أو متدينة، والتصنيف الأخير هو الأكثر حساسية، فبعض الوسائل يغلب عليها الخطاب الديني، ولكن يوجد من (يكفّرها)، ولا يقبل بالتالي بتوصيفها متدينة.

حاول فريق العمل التغلب على هذه العقبات بوضع معايير أقرب للحياد قدر الإمكان، واعتمد ما تعلنه الوسيلة عن نفسها، فمن تعلن عن نفسها مستقلة وضعت بهذه الصفة في التصنيف، ولم تتم محاولة تعقبها وتعقب علاقاتها. وهكذا. فقد ارتأى فريق العمل أنه حتى لو تم التقصي فإن ثمة هامش للخطأ في التقييم ناتج عن الإمكانات البشرية الطبيعية، التي مهما بلغت من بذل الجهد ومن محاولة التحلي بالحياد والموضوعية؛ تبقى عرضة للأخذ بظاهر الأمور، ولعدم القدرة على الإحاطة بكل ما يحيط بالوسيلة الإعلامية أو ما نشرته خلال خمس سنوات. وهامش الخطأ أيضاً قد يكون ناتجاً عن تقلب وسائل الإعلام نفسها وتغير خطابها بتغير الظروف، أو اختفاء أثرها وكل ما نشرته.

كما قام فريق البحث بإجراء مقابلات مع العاملين في المؤسسات الإعلامية السورية والناشطين الإعلاميين داخل وخارج سوريا.

الآلية المتبعة في الرصد:

تكوّن فريق الرصد من 15 راصداً داخل سوريا، زودوا بالبيانات فريقَ المحللين المكّون من 3 محللين رئيسيين. وتمّ الرصد في اتجاهين؛ الاتجاه الأول جغرافيّ يشمل جميع أراضي الجمهورية، وفيه تمّ تقسيم المناطق إلى:

1. مناطق سيطرة النظام السوري.
2. مناطق سيطرة المعارضة المعتدلة.
3. مناطق سيطرة الجهاديين.
4. مناطق الإدارة الذاتية.

أما الاتجاه الثاني، فتمّ فيه اعتماد التوجه السياسيّ العام للوسائل الإعلامية، حيث تمّ تقسيمها إلى:

1. موالي لنظام الحكم.
2. معارض لنظام الحكم.
3. متطرّف.

وقام فريق الرصد برصد جمهور الوسيلة، أو المؤسسة، حسب مناطق انتشارها داخل الأراضي السورية، وتم التفريق بين الوسيلة الإعلامية، والمؤسسة الإعلاميّة، وفق المعيار الآتي:

- المنظّمة (المؤسّسة) الإعلاميّة: مجموعة من الأفراد لهم كيان إداري وسياسة تحريرية.
- الوسائل الإعلامية: وتضم المطبوعات التي تشمل الجرائد والمجلات والصحف. والوسائل الإلكترونية التي تشمل المواقع والحملات والوكالات والمجلات أو الصحف الإلكترونية.

كما تمّ اعتماد معيارين أثناء عملية الرصد وهما:

- معيار الاستقلالية:

1. أن تكون الوسيلة أو المؤسسة تتلقى دعماً مالياً من مصادر متنوعة بحيث لا يؤثر هذا الدعم على سياستها التحريرية.
2. أن تكون الوسيلة أو المؤسسة مكتفيةً مالياً. من خلال دورتها الاقتصادية أي ما تبيعه الوسيلة أو المؤسسة من نتاجها الإعلامي أو من خلال الإعلانات التي تنشر فيها.

- معيار التوجّه الديني:

وفيه يتم تصنيف الوسيلة على أنها دينية أو مدنية/علمانيّة، الدينية هي الوسيلة ذات التوجه الدينيّ التي ترتكز في سياسة تحريرها على دين من الأديان، ويكون الدين هو الحامل الأهم والرئيسي لخطابها الإعلامي.

أما المدنية/العلمانية فهي التي تعتمد على الابتعاد عن الدين في الخطاب، وتتعامل مع الدين كموضوعةٍ علميّة لها مقدمات ونتائج ملموسة غير مرتبطة بأيّ شيءٍ من الغيبيات.

رصد التقرير 343 وسيلة إعلام حتى تاريخ انتهاء المسح في بداية 2016. ولا يزال المسح جارياً وحياً كون المشهد الإعلامي السوري يتغير باستمرار، وتتم تغذية التحديثات على خريطة المسح التفاعلية المتوفرة على الرابط http://arcg.is/1Nx2n3Q.

نقدم هنا تحليلاً أولياً لنتائج هذا المسح.

1.3 توزع الوسائل بحسب النوع

توزعت الوسائل التي رصدها التقرير بحسب نوعها كما يلي:

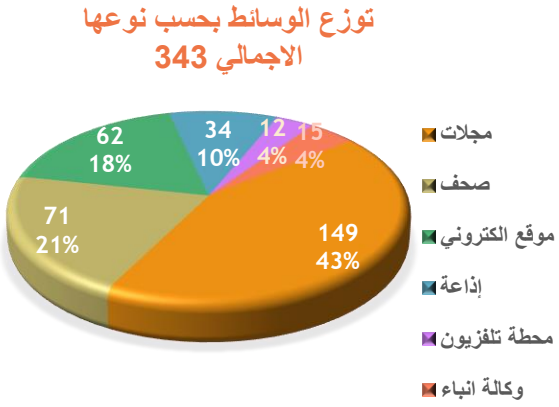

- 149 مجلة (أسبوعية ونصف شهرية وشهرية وغير دورية) بما يشكل 43% من الوسائل التي تم مسحها.
- 71 صحيفة، منها صحيفتان يوميتان والباقي توزع بين أسبوعي ونصف شهري وشهري بما يشكل 21% من الوسائل التي تم مسحها.
- 62 موقعاً إلكترونياً ومجلة إلكترونية ومدونة بما يشكل 18% من الوسائل التي تم مسحها.
- 34 إذاعة (معظمها يبث لمنطقة جغرافية محدودة، ويبث عبر الإنترنت) بما يشكل 10% من الوسائل التي تم مسحها.
- 15 وكالة أنباء بما يشكل حوالي 4% من الوسائل التي تم مسحها.
- 12 محطة تلفزيونية بما يشكل حوالي 4% من الوسائل التي تم مسحها.

2.3 التوزع بحسب الموقف "التوجه والتبعية"

توزعت الوسائل التي رصدها التقرير بحسب توجهها وتبعيتها كما يلي:

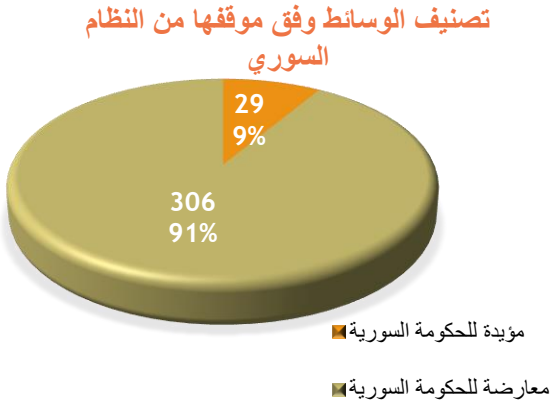

306 وسيلة، أي بما يشكل 91% من الوسائل التي تم مسحها هي وسائل معارضة للنظام (بدرجات متفاوتة، وغير قابلة للقياس الدقيق، مما يجعلها قابلة للنقاش). والبقية تتبع لجهات متشددة.

29 وسيلة، أي بما يشكل 9% من الوسائل التي تم مسحها هي وسيلة من الوسائل التي شملها التقرير يمكن اعتبارها بشكل واضح موالية للنظام السوري.

من حيث الاستقلالية

من هذه الوسائل:

118 (34%) وسيلة تصدر عن مؤسسات أو جهات حكومية أو عسكرية.

225 (66%) وسيلة مستقلة لا تتبع لأحد بشكل مباشر، وفق ما أوضحنا في المقدمة حول كيفية تقييم الاستقلالية.

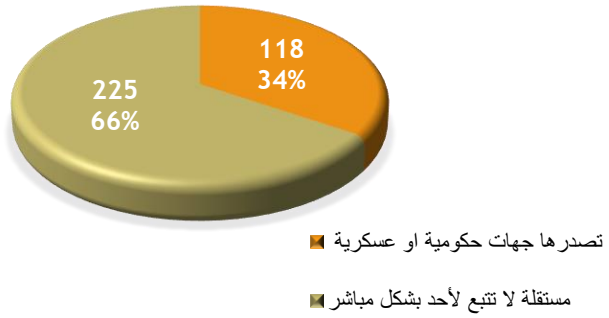

من حيث الجهة المشرفة

ومن الوسائل غير المستقلة ثمة:

58 (49%) وسيلة تتبع لمنظمات ومؤسسات مدنية.

39 (33%) وسيلة تأسست كمنظمات إعلامية (منظمات مجتمع مدني).

21 (18%) وسيلة تتبع لجهات عسكرية وتنطق باسمها.

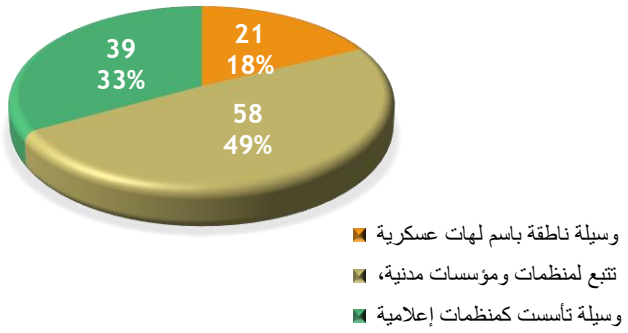

وبحسب التوجه الديني، وفق المعيار الذي اعتمدناه وبيّناه في المقدمة فإن 185 وسيلة (54%) يمكن تصنيفها على أنها ذات توجه علماني/مدني. منها 136 وسيلة مستقلة، و48 وسيلة تتبع مباشرة لمؤسسات ومنظمات. فيما شكلت الوسائل ذات التوجه الديني 46% من مجمل الوسائل (158 وسيلة)، منها 89 وسيلة تصنف نفسها مستقلة، و62 وسيلة أخرى تتبع لجهات مختلفة، و7 وسائل تتبع مباشرة لجهات متشددة (مصنفة كجهات إرهابية بحسب قرار مجلس الامن).

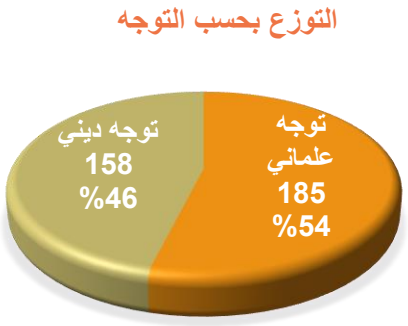

3.3 التوزع حسب الفئة المستهدفة

من بين هذه الوسائل التي تم مسحها ثمة 14 وسيلة موجهة للأطفال (4%)، و4 (1%) وسائل موجهة للمرأة.

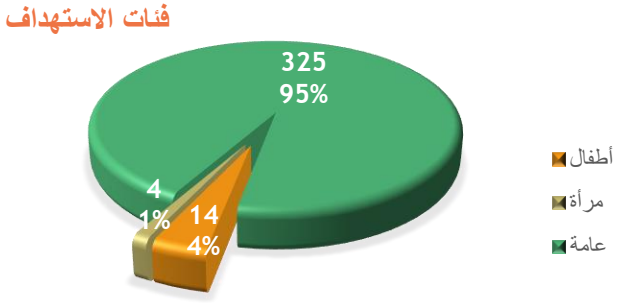

4.3 التوزع حسب اللغة والجغرافية

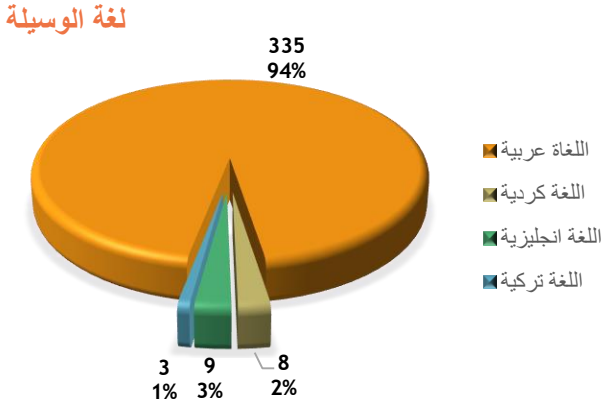

تصدر غالبية الوسائل (94% منها) باللغة العربية و11 منها تصدر بالكردية كلغة ثانية، فيما تصدر 3% من الوسائل (9 وسائل) بالإنكليزية، و2% من الوسائل (8وسائل) باللغة الكردية (ولديها جميعاً إصدار ثانٍ بالعربية وثلاث وسائل من مجمل الوسائل الممسوحة تصدر باللغة التركية كلغات ثانية أو ثالثة.

وبحسب الموقع الجغرافي للوسيلة (مكان الصدور)، فإن الغالبية العظمى من وسائل الإعلام تصدر في داخل سوريا أو في تركيا. ففي لبنان صدرت أربع وسائل فقط، وفي الأردن خمس وسائل (توقف 3 منها)، وأربع وسائل في فرنسا (توقفت اثنتان)، وثلاث وسائل في ألمانيا، وثلاث في إقليم كردستان العراق، ووسيلتان في كل من الإمارات العربية المتحدة وبريطانيا، وواحدة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية ومصر والسعودية وقطر. وفي تركيا صدرت 57 وسيلة منها 32 في غازي عينتاب (المدينة الأقرب للحدود السورية، ومركز التجمّع الأكبر للسوريين اللاجئين في تركيا) و21 في إسطنبول. والقسم الأكبر من الوسائل صدر في داخل سوريا: 258 وسيلة (75%)، منها 75 في دمشق وريفها و81 في حلب و19 في إدلب و14 في كل من حمص والحسكة و12 في دير الزور، و7 في حماة، و6 في الرقة و4 في كل من درعا واللاذقية وواحدة في كل من القنيطرة والسويداء.

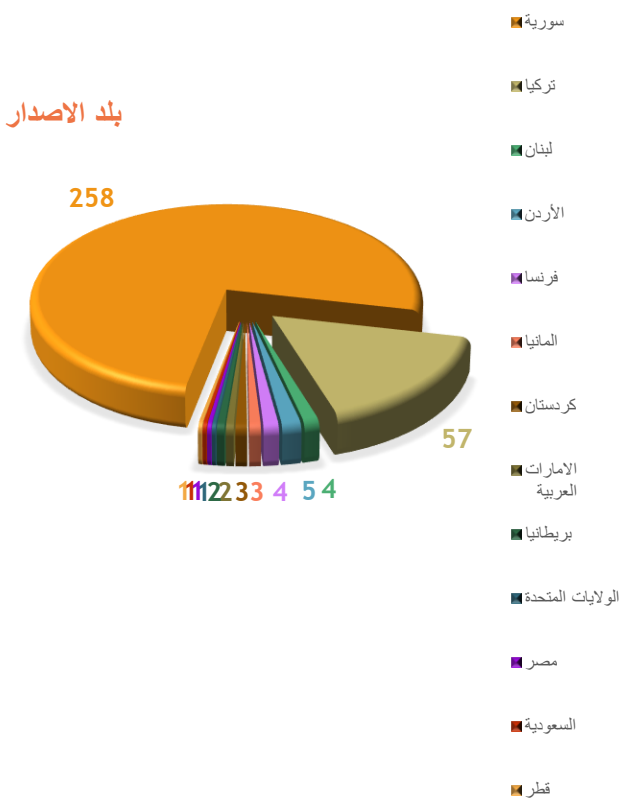

اختيار أسماء الوسائل الإعلامية ومدلولاته:

جاءت اختيارات الوسائل الإعلامية الجديدة لأسمائها تعبيراً مكثفاً عن واقعها والظروف التي ولدت فيها، والأهم أنها كانت تعبيراً دقيقاً للمزاج العام في فترة تأسيسها. ويمكننا باستعراض التصنيفات الرئيسية لأسماء وسائل الإعلام أن نتلمس الملامح العامة للمشهد الإعلامي، فاختيار اسم الصحيفة أو المجلة أو الإذاعة يشبه اختيار أسماء الأبناء؛ فهو المتوسط الحسابي لبيئة الشخص وثقافته ومزاجه، ويمكن ملاحظة مجموعة من المؤشرات من خلال استعراض أسماء الوسائل الإعلامية.

فمن بين الوسائل الجديدة حملت 23 وسيلة كلمة الثورة في عناوينها بتنويعاتها المختلفة (ثورة وثوري وثائر)، وأُلحقت بها كلمات أخرى مثل (ثورة الوعي، وثورة الكرامة، وثورة الياسمين، وثائرات...) وحملت 12 وسيلة كلمة الحرية بتنويعاتها أيضاً (حرية وحر وأحرار)، واستخدمت 30وسيلة اسم سوريا، أربع منها استخدمت الاسم بلفظه اللاتيني (سيريا) وبأحرف عربية. وأضيفت إليه أو سبقته تنويعات مختلفة ككلمات (الشعب والغد والمستقبل والآن وبلدي ووطني وحرة ونسائم، والياسمين).

واختارت بعض الوسائل (12 وسيلة) أسماء إسلامية مباشرة كتعبير عن توجهها وتوجه الجهات التي تقف خلفها مثل (أحفاد خالد، والكلم الطيب، والدرر الشامية، وإسلامنا، والهدى والغرباء، والمعارضة الإسلامية للنظام السوري). بينما ذهبت وسائل أخرى (6) لاختيار أسماء قتالية مثل (الكتائب، والمجاهد، والمرابطون، وصدى الدروع، والخط الأمامي، وجيش الإسلام).

قرابة مئة وسيلة اختارت لنفسها أسماء مناطق تنتمي إليها أو تصدر فيها أو لمجرد رمزيتها، وهي تشمل مناطق صغيرة (عربين، وبيرود، وكفر بطنا...)، وكبيرة (حمص، وحلب، وحماة، والجولان، وكردستان...)، وأسماء أنهار (الفرات، والعاصي). بالإضافة لاسمي سوريا والشام اللذين تكررا بعشرات التنويعات. كما اختارت بعض وسائل الإعلام أسماء كردية، وإن أرفق بعضها بالترجمة العربية للاسم، مثل (القلم الجديد "بينوسا نو"، آرتا، روجافا، روناها، سورمي، شار...).

واختارت وسائل أخرى أسماء مستوحاة من قيم ومفاهيم (مثل: أفق، أمل، صحوة، عهد، ألوان، أصداء، أبعاد، تمرد، تمدن، خطوات، تواصل، جسر، جسور، رؤية، مزايا...)، فيما اختارت أخرى رموزاً دلالية (سنونو، عنب، زيتون، أوكسجين، ضوضاء، روح، حنطة، الزاجل، سنديان، سنابل)، ولكن الميل الأكثر في التسميات كان الميل الشبابي، وهو يتضمن كلمات عامية (طلعنا ع الحرية، حكاية ما انحكت، خربشات حومصية...)، أو تعبيرات ومفاهيم

جديدة تم تداولها بعد الثورة (مندس، مندسة، بياعة الزنبق) أو كلمات أجنبية متداولة بأحرف عربية (فريش، سمارت...).

وقد عبرت الفئة الأخيرة من الأسماء عن ضجر الشباب القائمين على هذه الوسائل من الصيغ التقليدية الجامدة في الإعلام، ورغبتهم في خلق شيء جديد، لكنها عبرت أيضاً في بعض الأحيان عن روح الهواة تقف خلفها.

ظاهرة توقف الوسائل الإعلامية

أكثر نتيجة استوقفتنا من بين نتائج هذا المسح وارتأينا التركيز عليها؛ هي أن من بين 343 وسيلة إعلام رصدها التقرير توقفت 179 وسيلة منها، أي ما يشكل نسبة 52% من الوسائل الإعلامية الممسوحة. وهو رقم كبير جداً. إن توقف الوسائل الإعلامية هو النقطة الأكثر أهمية في قراءة المشهد الإعلامي الجديد في سوريا. وهو المؤشر الأكثر دقة في توصيف المشهد وبناء خطط المستقبل، لذلك سنلجأ لقراءته بطرق متعددة ومن زوايا مختلفة، ونربطه بمؤشرات أخرى.

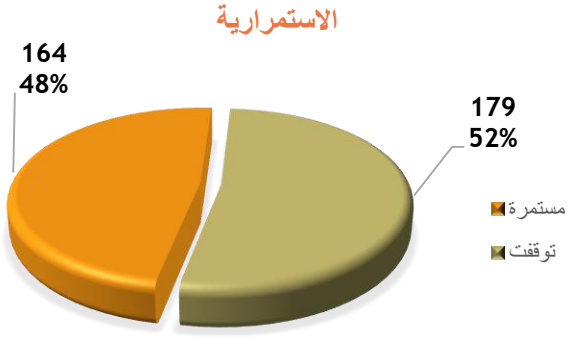

1.5 الإعلام المتدين أقل استقراراً

بحسب التصنيف المعتمد في التقرير لتدين وسائل الإعلام أو علمانيتها أو مدنيتها (والذي أدرجنا عذرنا في أسبابه)؛ فقد توقفت 72% وسيلة إعلامية مصنفة على أنها ذات توجه "متدين" عن الصدور (114 وسية من أصل 158) في حين توقفت 35% وسيلة مصنفة على أنها علمانية/مدنية (65 من أصل 184)، هذ النسب تعني أن وسائل الإعلام ذات التوجه الديني أكثر عرضة للتوقف من الوسائل المدنية بنسبة كبيرة جداً (قريب من الضعف)، ويمكن تفسير ذلك بأسباب متعددة منها ما يعود إلى توجه الممولين والداعمين المهتمين بالإعلام، ومنها ما يعود إلى الارتجال والحماس الذي يرافق هذا النوع من الوسائل عادة.

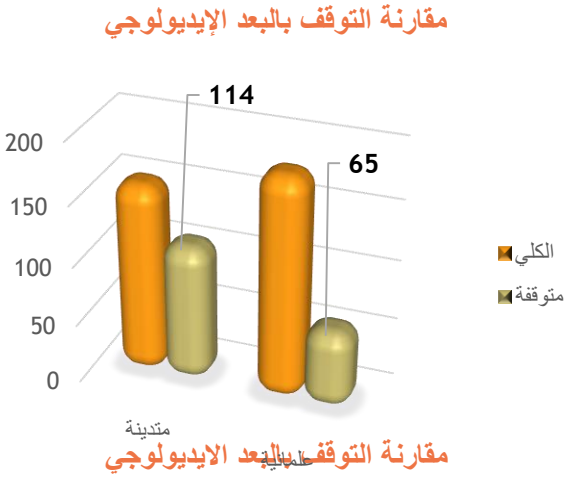

2.5 ظاهرة التوقف والموقف السياسي

من بين 29 وسيلة تم تصنيفها موالية توقفت اثنتان فقط (دمشق الآن وسوريا اليوم)، أي ما يقارب 7% من هذه الوسائل. ومن بين سبع وسائل تتبع لجهات متشددة توقفت واحدة فقط أي ما يقارب 14% من هذه الوسائل، فيما أنه من بين

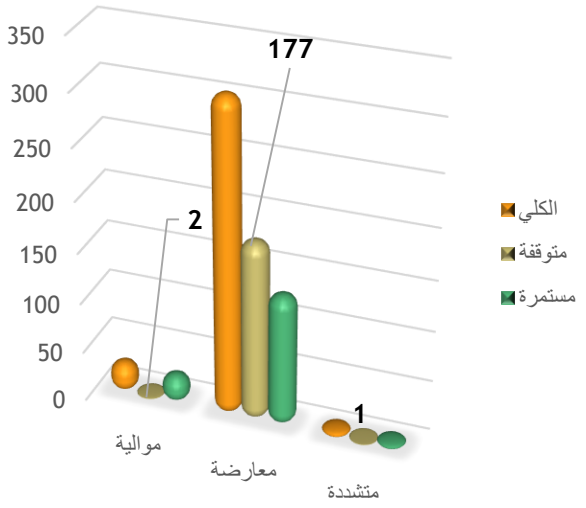

307 وسائل معارضة توقفت 177 أي ما يقارب 58% من هذه الوسائل واستمرت 130 وسيلة. من الواضح أن القدرة على الاستمرار أكبر لدى الوسائل الموالية ولدى الجماعات المتشددة؛ خصوصاً أنها مدعومة ومستقرة ومحتضنة من مؤسسات بعضها مؤسسات دولة، بينما توقفت من وسائل الإعلام المعارضة لأنها في الغالب جديدة ولا تستند لإرث وغير محتضنة من مؤسسات ثابتة. ولأنها أيضاً في الأغلب الأعم مبادرات فردية، ومشاريع يحركها بشكل رئيسي وقود الحماس والإيمان.

بشكل عام فإن الوسائل الموالية للقوى المسيطرة في مناطقها (مثل النظام، الدولة الإسلامية وجبهة النصرة) أكثر قابلية للاستمرار من الوسائل غير التابعة لأحد أو الصادرة في مناطق متنازع عليها (91% و37% على التوالي).

3.5 أثر التوزع الجغرافي

بتتبع التوزع الجغرافي لوسائل الإعلام التي استمرت، وتلك التي توقفت؛ نجد أن الوسائل الصادرة في بريطانيا والولايات المتحدة ومصر والسعودية توقفت جميعها، وتوقفت بعض الوسائل الصادرة في الإمارات العربية المتحدة (من أصل اثنتين توقفت واحدة) والأردن (من أصل خمس توقفت ثلاث) وألمانيا (من أصل ثلاث توقفت واحدة) وفرنسا (من أصل أربع توقفت اثنتان). واستمرت الوسائل الصادرة في إقليم كردستان العراق (3) ولبنان (4) وقطر (1)، لكن هذه الدول لا تحتوي على عدد من الوسائل يكفي لقياس نسبة يعتد بها، فوجود وسيلة أو خمس لا يمكن استنتاج معيار منه. وأمام أرقام صغيرة كهذه تبقى الصدفة أو الأهواء الشخصية عاملاً أساسياً يحكم توقف الوسيلة الإعلامية أو استمرارها.

في تركيا توقفت 15 وسيلة من بين 57 وسيلة، أي ما نسبته 26%، مما يعني أن ثمة ميلاً للاستقرار في وسائل الإعلام الصادرة في تركيا، ويمكن أن نعزو هذا لاستقرار السوريين المقيمين هناك، وقدرتهم على تأمين موارد مالية خصوصاً مع الوجود الكبير للجهات المانحة في تركيا، وقربهم من الحدود السورية؛ وبالتالي قدرتهم على إيصال البث أو توزيع المطبوعات في الداخل السوري. ومن الـ 42 وسيلة المستمرة ثمة 25 وسيلة تصدر من غازي عينتاب، القريبة من الأراضي السورية، والتي تضم كذلك أكبر كثافة في العالم للسوريين المهجرين. وبشكل عام فإن الوسائل الصادرة في أماكن استقرار المهجرين السوريين في دول الجوار (مثل تركيا) أكثر قابلية للاستمرار من تلك الصادرة في أوربا وأمريكا والخليج العربي (74% و42% على التوالي).

في داخل سوريا صدرت 258 وسيلة توقفت 152 منها واستمرت 106، أي أن نسبة ما توقف هي 59%.

وفي التفاصيل نلاحظ أن وسائل الإعلام الموالية للنظام، والصادرة في مناطق سيطرة النظام هي الأكثر استقراراً بنسبة استمرار 93%، بينما عانت وسائل الإعلام المعارضة الصادرة في مناطق مجاورة لمناطق النظام (ريف دمشق) أو المناطق التي تنازعها النظام والمعارضة (حمص وحلب وحماة) من التوقف وعدم الاستقرار. وكذلك هي الحال في المناطق التي دخلتها الجماعات المتشددة (دير الزور والرقة وإدلب)، ففي دير الزور مثلاً استمرت ثلاث وسائل من بين 12 وسيلة صدرت فيها، ومن بين 75 وسيلة صدرت في دمشق وريفها توقفت 47، ومن بين 7 في حماة توقفت 6.

مقارنة التوقف بنوع الوسيلة

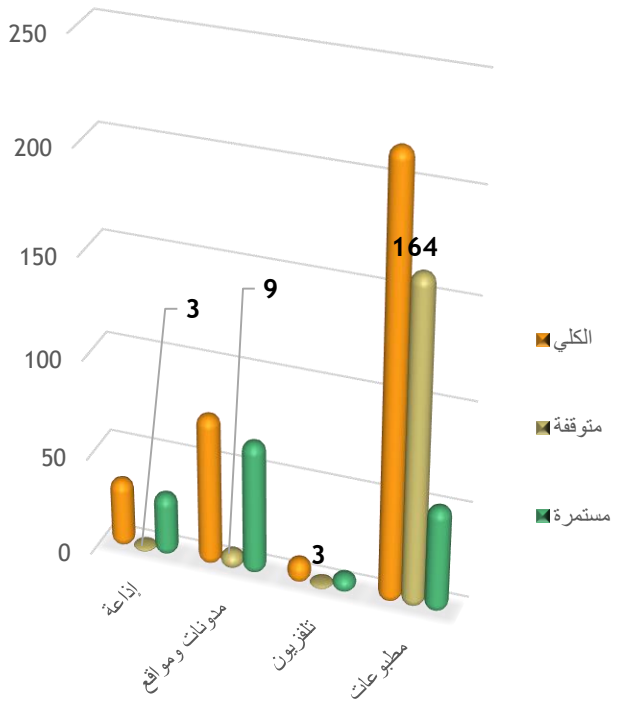

4.5 علاقة التوقف بنوع الوسيلة

من الملفت أن الإذاعات هي الأكثر قدرة على الاستمرار بنسبة تفوق 91%، فمن بين 35 إذاعة توقفت 3 فقط، تليها الوسائل الإلكترونية من مواقع ومدونات ومجلات إلكترونية بنسبة 89% (توقفت 9 من بين 77 وسيلة)، وتوقفت 3 محطات تلفزيونية من بين 12 تم رصدها في التقرير، أي بنسبة استمرار 75%. وكانت النسبة الكبرى للتوقف بحسب نوع الوسيلة هي للمطبوعات، فمن بين 218 مطبوعة توقفت 164، أي بنسبة 75%، ومن المفهوم أن تكون النسبة الأكبر للتوقف هي بين الوسائل المطبوعة بسبب التكلفة العالية للإصدار (مقارنة بالوسائل الإلكترونية)، وصعوبة التوزيع والوصول إلى الجمهور المستهدف، بسبب صعوبة الانتقال وتعدد الجهات المسيطرة على المعابر الحدودية (مع تركيا خاصة) وبين مناطق الداخل السوري، وخضوع المطبوعات لرقابة الجهات المسيطرة على المناطق المستهدفة (تمت مصادرة أعداد من صحف صدى الشام وعنب بلدي وسوريتنا، ومنعت من التوزيع أكثر من مرة بعد اعتبار تلك الأعداد تنال تنظيمات إسلامية أو من بعض شخصياتها) هذا عدى عن صعوبة وخطورة توزيع المطبوعات ذات التوجه المعارض في مناطق سيطرة النظام.

ويمكن أن تعود نسبة الاستمرار الكبيرة في الوسائل الإلكترونية إلى قدرتها على الوصول للجمهور المستهدف، وقدرتها على المناورة في موضوع التمويل، والتكيف مع الظروف جميعها، حيث استطاعت بعض المواقع الاستمرار بجهود شخص واحد فقط يعمل بشكل تطوعي.

أما النسبة الكبيرة لاستمرار الإذاعات فهي جديرة بالتوقف، ويمكن تفسيرها مبدئياً (نتيجة نقاش مع بعض القائمين على الإذاعات) بأن الإذاعات انطلقت أساساً بتمويل أكبر من المطبوعات وأكثر استقراراً، وأن حسابات الجهات الداعمة للإذاعات كانت تقدر مسبقاً التكلفة الكبيرة لها (مقارنة بالمطبوعات والمواقع الإلكترونية) ووضعت خططها المالية على هذا الأساس، كما أن تطور التقنيات الحديثة منح الإذاعات مرونة وقدرة على التكيف مع الظروف وتخفيض النفقات.

وبالعودة إلى المطبوعات التي شهدت أكبر نسبة توقف (75%) نجد أن ثمة تبايناً في نسب التوقف بحسب دورية الإصدار؛ فالمطبوعات الشهرية هي الأكثر استمراراً (بين المطبوع) بنسبة توقف 67%، حيث توقفت 48 مطبوعة شهرية من أصل 72. في حين كانت المطبوعات ذات الإصدار غير المنتظم هي الأقل استمراراً بنسبة توقف 84%، حيث توقفت 36 مطبوعة من أصل 43، وتوقف 43 مطبوعة أسبوعية من أصل 53 بنسبة 81%، أما المطبوعات نصف الشهرية فقد توقفت 39 منها من أصل 52 بنسبة 75%، وتوقفت اثنتان من ثلاث صحف يومية.

وفي ملاحظة ملفتة نجد أن من بين 164 مطبوعة توقفت عن الصدور، ثمة 74 مطبوعة صدر منها أقل من خمسة أعداد، منها 19 وسيلة صدر منها عدد واحد.

وبشكل عام فإن الوسائل ذات الإصدار المتواصل (إلكترونية ومسموعة ومرئية) أكثر قابلية للاستمرار من الوسائل المطبوعة (90% و25% على التوالي).

ثمة ملاحظة أخيرة وهي أن كثير من المطبوعات المستمرة غير ملتزم بمواعيد الإصدار، فيمكن أن نجد مجلة نصف شهرية مصنفة على أنها مستمرة وقد صدر منها عددان خلال عام كامل، ولكنها لم تعلن التوقف، مما يجعل الأرقام والنسب السابقة عرضة للتغير خلال وقت قصير.

5.5 فترات التأسيس والتوقف.

76% من وسائل الإعلام الجديدة صدرت في عامي 2012 و2013، وتراجعت إلى 12% في عام 2014، و6% في عام 2015 وهي ما كانت عليه النسبة في عام 2011. إذاً، فالكتلة الأكبر من وسائل الإعلام صدرت في الفترة التي كان الاهتمام الدولي بسوريا في ذروته، وقبل أن تطفو التنظيمات الإرهابية على الساحة وتتصدر المشهد.

أكبر فترة حصل فيها توقف في وسائل الإعلام الصادرة فهي عام 2013 بنسبة 36%، ثم النصف الأول من عام 2016 بنسبة 24%. والوسائل التي توقفت في عام 2013 هي الوسائل التي لم تعمّر طويلاً، وصدرت منها أعداد قليلة، وكانت أقرب إلى المشاريع التجريبية، ومتوسط الإصدار لديها كان 14 عدداً، و40% منها أصدرت أقل من 5 إصدارات قبل أن تتوقف. أما المشاريع التي توقفت في عام 2016 فهي أطول عمراً ومتوسط الإصدار لديها كان 78 عدداً قبل التوقف، و23% أصدرت أكثر من مئة عدد.

بناءً على النتائج السابقة يمكننا أن نلخص أسباب توقف الوسائل الإعلامية بما يأتي:

1.6 أسباب متعلقة بالتمويل

مع بدء الاهتمام الدولي بسوريا وبالسوريين اعتباراً من منتصف عام 2011، دخلت مفاهيم ومصطلحات جديدة تتعلق بالمانحين والشركاء على المشهد، لم تكن مألوفة لدى السوريين. خصوصاً أن الفضاء السوري كان شبه موصد من قبل في وجه الداعمين والمنظمات الدولية بسبب تقييد النظام. وأصبحت هذه المفاهيم والمصطلحات الجديدة متداولة بين الناشطين الشباب في مختلف المجالات، وفي مقدمتها مجال الإعلام، فصارت كلمات مثل الدونر والفاند (Fund ،Donator) كلمات يومية متداولة، تم استخدامها حتى في التهكم والسخرية على أداء وتوجه الناشطين والمنظمات في الإعلام وسواه.

كان تحرك المانحين والمنظمات الدولية غير الحكومية في البداية بدوافع متعددة أهمها الدافع الإنساني، حيث حرّكت المشاهد والأخبار القادمة من سوريا الضمير الإنساني، فبادرت العشرات من مؤسسات المجتمع المدني ومنظماته في العالم لتقديم الدعم للشعب السوري. وقد أخذ هذا الدعم أشكالاً مختلفة؛ فتوزع بين الأدوية والأغذية والتجهيزات الطبية، وبين التدريب وبناء القدرات، وذهب قسم معتبر منه باتجاه الإعلام. وبدوره توزع التمويل المخصص للإعلام على تدريب للعاملين في حقل الإعلام وتطوير مهاراتهم، وعلى تقديم التجهيزات اللازمة للعمل الإعلامي (كاميرات، أجهزة كومبيوتر، تجهيزات بث، مونتاج...) وتأسيس شبكات ومنظمات. والشكل الأكثر هو تقديم تمويل مباشر لإطلاق مؤسسات إعلامية، وقد كان تصوّر الجهات الداعمة أن هذه المؤسسات الوليدة بحاجة لدفع في بداياتها حتى تتمكن من السير بقواها الذاتية، فقدمت دعماً قصير المدى (ستة أشهر، سنة) لمطبوعات ومواقع إلكترونية، وقد تأسست 28% من وسائل الإعلام التي شملها هذا التقرير بوصفها منظمات مجتمع مدني، أو صدرت عن منظمات ذات أغراض أوسع، فـ 39 وسيلة هي منظمات مجتمع مدني إعلامية، و58 وسيلة أخرى تتبع لمنظمات مدنية.

وبقدر ما كان هذا التمويل فرصة لولادة مؤسسات ومبادرات إعلامية واعدة؛ بقدر ما كانت ظروفه وشروطه سبباً في توقف الكثير منها، فمعظم المؤسسات الإعلامية التي بدأت معتمدة على تمويل المنظمات والمؤسسات لم تتمكن من بناء بنية مؤسساتية مستدامة، ولا من خلق مصادر تمويل منتظم ولا من الحصول على عائدات طبيعية كما تفعل وسائل الإعلام في العالم، من إعلانات وعائدات توزيع وغيرها، وتسبب التمويل السهل في المرحلة الأولى بخلق حالة من الاسترخاء لدى هذه الوسائل، ولما توقف التمويل توقف كل شيء.

وقد استطاعت بعض الوسائل أن تتغلب على عدم استقرار التمويل بتنويع مصادرها، فاستمرت على قيد الحياة بتمويل لستة أشهر من مؤسسة ما، وسنة أخرى من مؤسسة أخرى، وهكذا. وبدلاً من أن ينفق القائمون عليها وقتهم في تطوير مؤسساتهم ومهاراتهم ومصادر معلوماتهم، صار معظم وقتهم مخصصاً لتقديم المشاريع وكتابتها لكي يتم دعمها، وتعبئة استمارات الداعمين، وملاحقة المنح، بينما استسلمت كثير من الوسائل وتوقفت تماماً عن الصدور.

أما من وجهة نظر الداعمين، فقد شعروا بمحدودية أدوات التقييم، وعجزها عن قياس الانتشار بدقة، وبدا واضحاً أن بعض الوسائل محدودة الانتشار والأثر، وبعضها يدار بطريقة غير احترافية وغير مهنية، وبالتالي تساوى الجيد والسيئ، الفاشل والناجح، ولأن هؤلاء حصلوا كلهم على فرصة متساوية للانطلاق، فقد فقدوا الفرصة نفسها أيضاً بالتساوي.

باختصار كان التمويل سلاحاً ذا حدين، فقد أعطى الفرصة للانطلاق لكل من أراد تأسيس مشروع إعلامي، لكن شروطه وحيثياته كانت في الوقت ذاته سبباً في عدم قدرة الكثير من وسائل الإعلام الجديدة على الاستمرار (الكثير تعني أكثر من النصف كما يظهر في الفقرات الأخرى).

2.6 الاستقطاب وطبيعة الخطاب

منذ آذار 2011 شهدت الساحة السورية حالة استقطاب حادة، وقسوة في التصنيف والتوصيف، واستسهالاً في توجيه الاتهامات والتخوين، وضيقاً في زوايا التقاء المواقف، وصعوبة في تقبل الرأي المخالف.

ونتج عن ذلك ما يمكن أن نسميه سطوة الجمهور، وقد أدى ذلك إلى انزلاق كثير من المشتغلين بالشأن العام إلى الخضوع للمعايير الضيقة والمواقف الآنية القصيرة. ولم تسلم بعض وسائل الإعلام والقائمين عليها من هذا المنزلق، فتخندقت في زوايا ضيقة حددتها حالة الاستقطاب القائمة، وتحكم بها الذعر من ردود فعل الجمهور، فلجأ بعضها لتملق الرأي العام ومحاباته على حساب الموضوعية والمهنية، ولم تستطع التوجه لجمهور أعرض (كما يفترض بوسيلة إعلامية) فصارت كل وسيلة إعلامية ممثلاً لطيف ضيق من السوريين، فبات انتشارها محدوداً، وبالتالي لم تنجح في إحداث الأثر المطلوب، وبالمحصلة تأثرت هي بالرأي العام أكثر من تأثيرها به.

وطغت الشعرية والخطابية والإنشاء على المحتوى الإعلامي، لأنه كان الطريق الأسلم لتفادي غضب الجماهير التي أصبح الرقم بالنسبة لها وجهة نظر، والمعلومة تعبير عن موقف، فأن تقول وسيلة إعلام أن عدد قتلى مجزرة ما هو كذا (ويكون الرقم أقل مما أوردته وسيلة أخرى) تصبح عرضة لهجوم شرس وتخوين، واتهام بأنها تروج لرواية العدو. وقد ظهر ذلك في وقت مبكر، وسرعان ما عاد ليخبو نتيجة انفتاح الجمهور على وسائل إعلامية عربية وأجنبية قاربت القضية السورية، الأمر الذي جعل من المبالغين والمهولين مرفوضين شعبياً، وبعيدين عن القبول والمصداقية في نظر الجمهور.

بالنتيجة، كانت هذه الحال سبباً في عدم تمكّن كثير من وسائل الإعلام من كسب جمهور واسع، وفي عدم تحقيق حضور في الساحة الإعلامية، والوسائل التي نجحت في توسيع طيف حضورها قليلاً ما زالت عرضة للهجوم والاتهامات من جميع الأطراف.

بالمقابل لم تستطع وسائل الإعلام الموالية للسلطة أن تخرج أيضاً من حالة الاستقطاب, وحتى تجربة قناة تلاقي والتي كان يفترض أن تخترق هذه الحالة وأن تكون منصة تجميع السوريين من مختلف مشاربهم لم تنجح في خلق خطاب جديد وانتهت بأن تم إغلاقها.

باختصار: حالة الاستقطاب التي شهدتها الساحة السورية صنعت وسائل إعلام مذعورة، والوسائل المذعورة غير قادرة على النمو والاستمرار.

3.6 قمع الحريات والتطرف

في بداية الثورة السورية كان قمع النظام من أكبر العوائق أمام الإعلام الناشئ خصوصاً مع تعرض الكثير من الناشطين الإعلاميين للاعتقال والتعذيب، لكن مع مرور الوقت وتكيف هذا الإعلام بنقل مراكزه إلى خارج مناطق سيطرة النظام ظهر في وجهه عائق جديد. لقد تأذت الثورة السورية بشكل كبير من تصاعد التشدد، حيث سيطرت التنظيمات المتطرفة على مناطق كاملة وتغلغلت ضمن مناطق السيطرة الأخرى للمعارضة، وفرضت منهجها ورؤيتها على كل شيء، فمنعت كل ما تراه مخالفاً لرؤيتها، وضربت بيد من حديد على كل شبهة، وقد عاقب تنظيما النصرة والدولة الإسلامية عشرات الصحفيين والناشطين الإعلاميين بالحبس والجلد والنفي، وصولاً إلى القتل إعداماً واغتيالاً، ومنعا توزيع الصحف ولاحقا العاملين فيها وأقاربهم، ومنعا مشاركة النساء في العمل الإعلامي. ويمكن بتتبع تاريخ توقف الوسائل الإعلامية أن نلاحظ أن سيطرة أحد التنظيمات المتشددة على منطقة ما يؤدي مباشرة لتوقف معظم وسائل الإعلام الصادرة فيها. فبعد سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية على دير الزور توقفت 9 وسائل إعلامية من أصل 12 كانت تعمل هناك، وبعد سيطرة جبهة النصرة على محافظة إدلب مارست ضغوطاً على وسائل الإعلام العاملة فيها لتجبرها على انتهاج خطها الجهادي.

ولعل حالة راديو فريش الذي كان يبث من كفرنبل وتوقف أثناء إعداد المرحلة الأخيرة من هذا التقرير، هي من الحالات التي تمثل بشكل واضح أثر هذه التنظيمات على وسائل الإعلام. فالراديو كان من التجارب الإعلامية الناجحة ذات الانتشار والتأثير المحلي الجيد جداً، وكان قد قام بتدريب فريق من السيدات للعمل في الإذاعة فبدأت جبهة النصرة وجند الأقصى بممارسة الضغوط على القائمين على الإذاعة والتدخل في عملهم، وفي النهاية منعوا عمل السيدات في الإذاعة واللواتي يشكلن القوام الأساسي في كادر الإذاعة، فاختار فريق الإذاعة التوقف تماماً، ولم تكن هذه الحادثة هي الأولى في تدخل جبهة النصرة في عمل الراديو والتعرض للقائمين عليه.

ومن الآثار الأخرى للتطرف، انزلاق عدد من العاملين في وسائل الإعلام أو إداراتها، إلى الفكر المتطرف، وبالتالي سحبوا مؤسساتهم معهم، أو تخلوا عنها تماماً. وحصل معهم كما حصل مع بعض من أصحاب المبادرات المدنية في المناطق المختلفة (مثل المجالس المحلية ومراكز التعليم البديل، ومشاريع تدريب النساء، والمبادرات الاجتماعية وغيرها).

4.6 روح الهواة

ظهرت وسائل الإعلام السورية الجديدة مدفوعة بحماس منقطع النظير وكانت تحمل روح التمرد على كل القوالب الجاهزة وكل التجارب السابقة. نسفت كل القواعد وقلبت كل المفاهيم، لم تخضع لشروط العالم وأرادت من العالم أن يخضع لشروطها.

هذه الروح الهاوية كانت فرصة نادرة ودافعاً كبيراً لتأسيس مشاريع إعلامية متنوعة ومختلفة وطموحة، لكنها كانت في الوقت نفسه عامل إعاقة حين اصطدمت بالعالم الواقعي ولم تستطع التكيف مع شروطه. فحجم التجريب ومغايرة المألوف كانا أكبر من قدرة الجمهور على التقبل، ونقص الخبرة في الكتابة والتحرير كان عامل ضعف في مواجهة العقبات.

وبسبب هذه الروح كذلك، تخلى بعض أصحاب المشاريع الإعلامية عن مشاريعهم، بعدما ضاقت بهم الحال في أماكن تواجدهم، وبحثوا عن خلاصهم في الهجرة إلى أماكن أخرى من العالم، فتركوا كل شيء وراءهم، والأرقام الواردة في هذ التقرير تظهر العدد المنخفض للمشاريع الإعلامية في البلدان التي لجأ إليها عدد كبير من السوريين (ألمانيا، السويد، فرنسا...) وقد توقف عدد كبير منها. وتُظهر الأرقام كذلك أن البلد المستضيف الذي يحتوي أكبر نسبة من وسائل الإعلام المستمرة هو تركيا، حيث يعيش معظم السوريين فيها في جو من الاستقرار النسبي، مع شعورهم بأنهم لم يغادروا وأنهم سيعودون إلى سوريا قريباً.

خلال السنوات الخمس الماضية تبوأت سوريا المركز الأول دولياً بوصفها المكان الأخطر على الصحفيين والأقل أماناً واستقراراً عالمياً.[6] وحصَّلت حلب على المركز الأول بوصفها أخطر مدينة عالمياً على الإعلاميين، لم تكن هذه الأرقام كلها محض مصادفة عابرة، بل كانت قراءات لاستهداف منهجي طال كوادر وصحفيين ومصورين غالبيتهم العظمى من النشطاء والمواطنين الصحفيين السوريين.

أعداد التصفيات للصحفيين والناشطين الاعلاميين

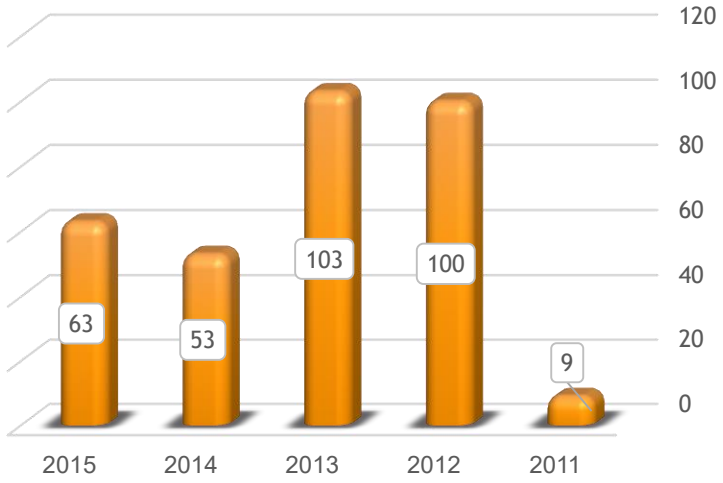

لجأ مقاومو عرض الحقائق علانية من الأطراف كافة إلى تكتيكات مختلفة لمنع وصول الحقائق إلى وسائل الإعلام. منها دس الأخبار الكاذبة والتلفيق المنهجي واختلاق حوادث وهمية والمبالغة وتغيير طبيعة الحوادث وأعداد الضحايا، ولكن القتل العمد والقنص والتفجير والموت تحت التعذيب بقيت الحالة الأبشع والخطر الأعلى على حياة العاملين في الشأن الإعلامي.[7]

أنواع الانتهاكات ضد الإعلاميين - 2014

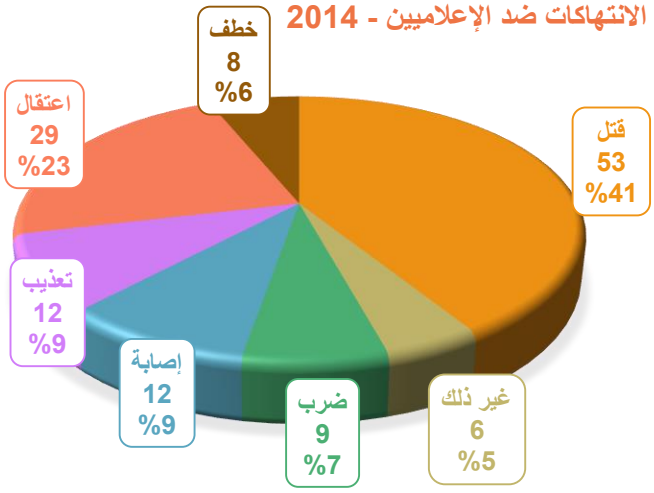

[6] - موقع لجنة حماية الصحفيين https://cpj.org/mideast/syria/

[7] للاطلاع على التقرير الكامل (حصاد العمل الصحفي 2014) شبكة حقوق الانسان انقر هنا
http://sn4hr.org/public_html/wp-content/pdf/arabic/Harvest_in_2014_Syrians_reporters.pdf

ومن حيث مجمل الاستهدافات والتعديات الإنسانية يمكن أن تعرض توثيقات عام 2014 نموذجاً حول نسب توزع مختلف أنواع الانتهاكات الإنسانية والقانونية.[8] وتتوزع مسؤولية القائمين بالانتهاكات على أطراف الصراع المختلفة وفق التوثيقات المبينة في المخطط، ويوضح المخطط أن المسؤولية الكبرى تعود للنظام السوري وأجهزته الأمنية عن إيقاع أكبر قدر من الانتهاكات إضافة لمسؤوليته القانونية بالأساس عن حماية المدنيين ومنع إنزال أي انتهاك بحقهم.

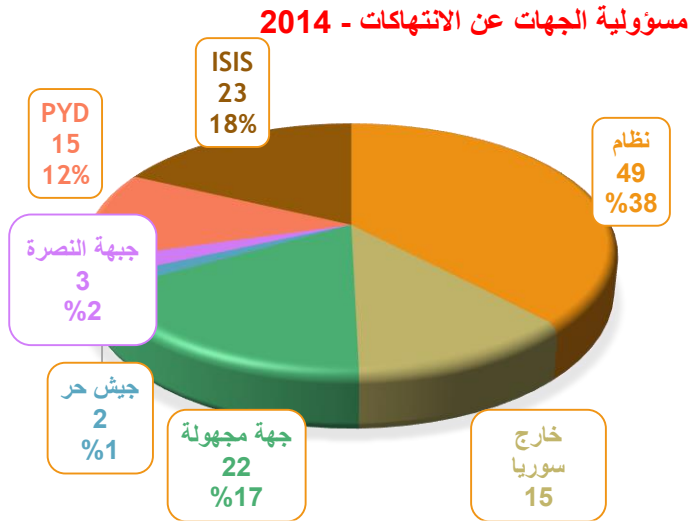

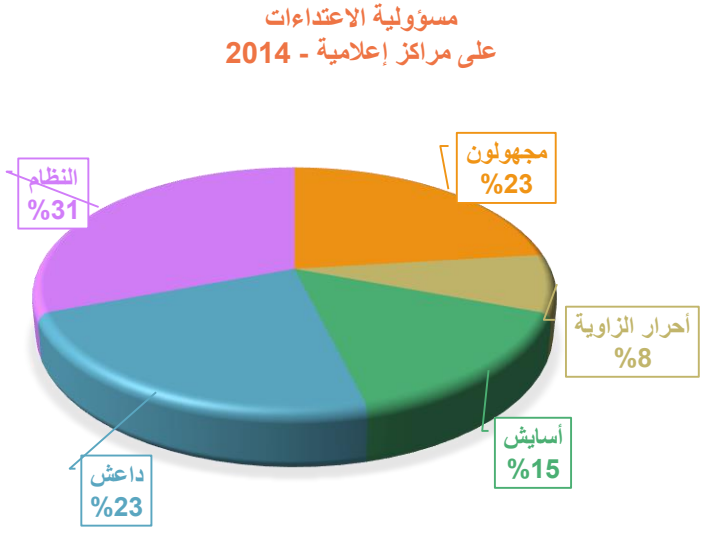

وكان استهداف المراكز الإعلامية وتحطيم أدواتها ونهبها سلوكاً إضافياً مترافقاً مع معظم الانتهاكات ضد قطاع الإعلام، الأمر الذي دفع بالعديد من المؤسسات للتوقف وغياب كوادرها عن القيام بدورهم.

[8] للاطلاع على التقرير الكامل (في قاع الهاوية) الشبكة ذاتها انقر هنا
http://sn4hr.org/public_html/wp-content/pdf/arabic/media-ar.pdf

في حين توزعت نسب الاستهداف للكوادر الإعلامية وفق المخطط المبين لتظهر أن المواطن الصحفي كان الهدف المفضل بسبب خطورة تحركه ووجوده قريباً من مناطق النزاع الساخنة.

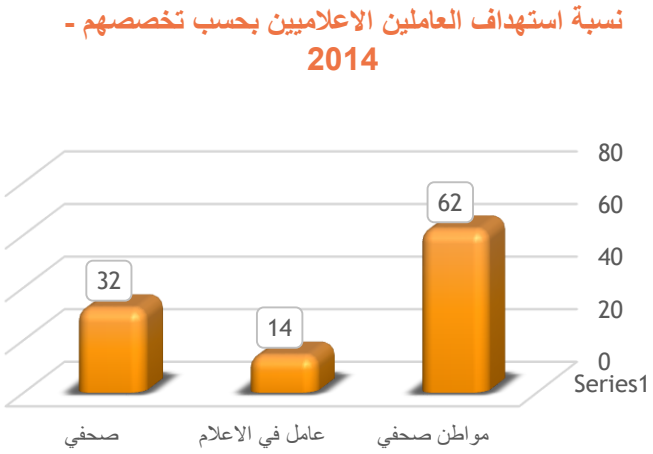

حاولنا في هذا التقرير تقديم صورة عامة عن المشهد الإعلامي السوري مع التركيز بشكل خاص على الإعلام الناشئ في السنوات الخمس الأخيرة والمعوقات التي عرقلت عمله وأدت بالكثير من الوسائل الإعلامية إلى التوقف.

تظهر نتائج التقرير أن ما تم عرضه في المقدمة التاريخية (فقرة رقم 0) حول علاقة الإعلام السوري بالسلطة الحاكمة والتي اتسمت بالتصادمية والإقصاء منذ القرن التاسع عشر لم تتغير كثيراً حتى تاريخنا هذا، لكن الإعلام الناشئ رغم ذلك استطاع أن يتخطى الكثير من المحظورات السابقة للتعاطي في الشأن السياسي عبر مرونته واستعانته بوسائل النشر الإلكترونية ونقل مراكزه خارج مناطق سيطرة السلطات التي تقمعه واستفاد كثيراً من المزاج العام الرافض لإنتاج القديم والراغب بالكتابة والقراءة حول كل ما كان محظوراً عنه من قبل. لكن عقبات أخرى جديدة وقفت في وجه هذا الإعلام تطرقنا إليها في هذا التقرير. نحاول في هذا القسم وضع بعض التوصيات التي تتعرض إلى هذه العقبات بهدف أن يستطيع الإعلام السوري أن يلعب دور حقيقي في التحول الديمقراطي المنشود وفي إحلال السلم الأهلي وفي الاستجابة لحق الناس في الوصول إلى المعلومات وعبر مصادر متعددة هذا عن دوره الرقابي المهم جداً خصوصاً في غياب أي آليات رقابية أخرى في المشهد السوري. وقد قمسنا هذه التوصيات بما يتناسق مع العقبات نفسها.

1.8. المانحون والمنظمات الدولية:

1. يفضل ألا يكون الدعم المالي للمشاريع الإعلامية على شكل منح تغطي بشكل كامل تكاليف المشروع ثم تنقطع عنه بشكل فجائي، بل يجب أن يكون متدرجاً في تغطية جزء من التكاليف بحيث يدعم تكاليف التأسيس ثم تُعطي الوسيلة فرصة لتنويع مصادر دخلها تدريجياً وفق خطة زمنية محددة.
2. يجب أن يكون استمرار الدعم مشروطاً بمدى قدرة الوسيلة على الوصول إلى الشريحة المستهدفة والتأثير فيها، وذلك لتأكيد أن الجهة الأهم التي يجب أن تعمل الجهة الإعلامية على إرضائها هي القارئ وليس الممول وأن وصولها إلى هذه الشرائح هو من أهم مؤشرات نجاحها.

3. ثمة حاجة كبيرة للتركيز على بناء القدرات المؤسساتية للمؤسسات الإعلامية وليس فقط القدرات الإعلامية، من أجل دعم قدرة هذه المؤسسات على الاستمرار وزيادة فرصها بالاستمرار.
4. ثمة حاجة كبيرة للتركيز على النوعية أكثر من العدد بالنسبة للوسائل الإعلامية.
5. الوسائل ذات الإصدار المتواصل، إلكترونية ومسموعة ومرئية (مثل الإذاعات والتلفزيونات والمواقع الإلكترونية)، أكثر قابلية للاستمرار بكثير من الوسائل المطبوعة.

3.7 الخطاب العام وتجاوز الاستقطاب:

1. ثمة حاجة كبيرة لأن تخترق الوسائل الإعلامية الحالية حالة الاستقطاب الشديد الموجود في المشهد السوري، حيث أن غالبية الوسائل الإعلامية الحالية تتوجه إلى جمهور سياسي معين، أو تحاول استقطاب الجمهور الحيادي إلى جانب جهة سياسية معينة.
2. هنالك حاجة لتأسيس منصات إعلامية جديدة قادرة على تجاوز حالة الاستقطاب هذه منذ بدايتها فلا تكون محكومة دائماً بالتوجه الذي تبنته في فترات سابقة خصوصاً أنه لا يزال هنالك غياب لمؤسسة إعلامية تتوجه إلى عموم السوريين ولا تحاول استقطابهم سياسياً وقادرة على الوصول إلى عدد كبير منهم.

3.8 توصيات تتعلق بمواجهة قمع الحريات والتطرف

بشكل عام؛ يجب الاستفادة والبناء على حالة الحرية النسبية التي بدأت تظهر في الإعلام السوري لكن لا تزال مهنة الصحافة تعرض صاحبها لأخطار كثيرة. ثمة حاجة كبيرة لحماية الإعلاميين، وخصوصاً العاملين في المناطق التي تتواجد فيها المنظمات المتطرفة. فقد اتضح أن الإعلاميين هم غالباً الهدف الأول لهذه المنظمات. وإذا كان من المتعذر حماية الوسائل الإعلامية الناشطة في هذه المناطق فإن من الأفضل دعم عملها من خارج هذه المناطق بما يضمن سلامة كوادرها. كما لا بدّ من الضغط على قوات النظام وأية جهة أخرى تتعرض للصحفيين على الالتزام بالأعراف والقوانين الدولية التي تمنع استهداف الإعلامين وقتلهم، والضغط عليها أيضاً للكشف عن مصير الإعلاميين المعتقلين.

4.8 المهنية

هنالك حاجة شديدة للتركيز على معايير الالتزام المهني بشكل عام ومعايير الالتزام بالمهنية الصحفية بشكل خاص، وجدير بالذكر أن ميثاق الشرف الصحفي الذي تم الإعلان عنه في 20 نيسان 92015 وقد وقّعت عليه 20 مؤسسة ووسيلة إعلامية في إسطنبول، كان خطوة متميزة وإيجابية لكن ثمة حاجة لجسم رقابي مستقل يراقب مدى التزام الوسائل التي وقّعت على هذا الميثاق.

[9] - النص الكامل للميثاق وأسماء المنظمات التي وقعت عليه متوفرين على الرابط http://almethaq-sy.org

FREE
PRESS
UNLIMITED

مدني
madani

تماس

حنضة